

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية
(2007-2016)

إعداد
سامر صبحي رشيد بني عوده

إشراف
د. إبراهيم أبو جابر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2017م

تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية
(2007-2016)

إعداد

سامر صبحي رشيد بني عودة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 8 / 10 / 2017م، وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

.....

.....

1. د. إبراهيم أبو جابر / مشرفاً ورئيساً

2. أ. د. عبد الستار قاسم / ممتحناً خارجياً

3. د. نايف أبو خلف / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى من علمني خطوات الحياة من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل

إلى من منحني الأمان والإيمان والصبر واليقين

إلى روح والدتي الحبيبة الغالية أم ذياب

إلى من رافقني خطوات الحياة من الميلاد إلى الميلاد

إلى من منحني واعطاني وامدني بالعزيمة والاصرار

إلى روح والدي الحبيب ابو ذياب

إلى شركاء الدرب ورفاق الحياة

إلى من اعطاني ومنحني الدفء والحنان

إلى اشقائي: ذياب، محمد ، سمير ، رائد

إلى شقيقتي: دنى، هدى ، ندى ، نجاح

إلى رفيقة حياتي ومماتي

إلى ريحانة روحي وعطر صباحي ومسائي

إلى زوجتي الغالية أم اسلام

إلى فلذات كبدي وظل روحي

إلى من وهبني واعطاني الأمل والحياة من جديد

إلى أولادي: أنيسة، إسلام، دعاء

إلى شهداء الانقسام الفلسطيني

إلى أبطال المصالحة الفلسطينية

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد وهذا العلم وهذه الثمرة. وأسأل الله العلي العظيم ان
تكون علما ينتفع به وصدقة جارية إنه نعم المولى ونعم الفضل.

الشكر والتقدير

الشكر كل الشكر والحمد كل الحمد لله العزيز الكريم الوهاب الرزاق الحنان المنان الذي من علي وتفضل بأن أكملت وأديت هذا الجهد، فهو صاحب الفضل والعطاء اولا واخيرا .

واشكر كذلك كل من ساعدني واعانني ونصحتني ووجهني في انجاح واتمام هذه الرسالة العلمية واخص بالذكر الدكتور (إبراهيم أبو جابر) على ما اولاني به من متابعة وتصحيح وتوجيه وارشاد

والشكر موصول إلى كل أولئك الذين قدموا لي المساعدة من قريب وبعيد لإنجاح واتمام هذه الرسالة.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية (2007-2016)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة علمية أو بحث
علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the
researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other
degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب: سام حبيب رشيد بن عوده

Signature:



التوقيع:

Date:

٢٠١٧ / ١٠ / ٨

التاريخ:

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	هـ
	الإقرار	و
	فهرس المحتويات	ز
	الملخص	ي
1	الفصل الأول: مقدمة الدراسة وأهميتها	
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	4
3.1	أهمية الدراسة	5
4.1	فرضيات الدراسة	5
5.1	أهداف الدراسة	6
6.1	منهج الدراسة	6
7.1	حدود الدراسة	7
8.1	الدراسات السابقة	7
9.1	التعليق على الدراسات السابقة	9
10.1	أقسام الدراسة	9
11.1	مصطلحات الدراسة	17
19	الفصل الثاني: النظام السياسي الفلسطيني	
1.2	تمهيد	20
2.2	النظام السياسي الفلسطيني	21
3.2	منظمة التحرير الفلسطينية	14
4.2	السلطة الفلسطينية	16
5.2	سمات النظام السياسي الفلسطيني بعد توقيع اتفاقية أوسلو	19
6.2	سمات النظام السياسي الفلسطيني بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006	30

33	الفصل الثالث: تاريخ الانقسام السياسي الفلسطيني وأسبابه الإيديولوجية والتاريخية	
34	1.3	مفهوم الانقسام السياسي في فلسطين وجذوره التاريخية
36	2.3	أسباب الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي ودوافعه
37	1.2.3	الاختلاف الأيديولوجي بين حركتي فتح وحماس
38	2.2.3	اختلاف الإستراتيجية (الأهداف والوسائل)
38	3.2.3	اختلاف حول المرجعية وقيادة المشروع الوطني
39	3.3	موقف حركة حماس من منظمة التحرير
40	4.3	الانقسام الذي أوجده اتفاق أوسلو
42	5.3	الانقسام ما بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006
46	الفصل الرابع: السياسة الخارجية الفلسطينية	
47	1.4	تمهيد
47	2.4	مفهوم السياسة الخارجية
49	3.4	السياسة الخارجية الفلسطينية
50	4.4	مراحل السياسة الخارجية الفلسطينية
50	1.4.4	الدبلوماسية الفلسطينية قبل نشوء منظمة التحرير الفلسطينية
51	2.4.4	العمل الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية
52	3.4.4	العمل الدبلوماسي بعد اتفاقية أوسلو وتشكيل السلطة الفلسطينية (1994-2006)
53	1.3.4.4	أثر اتفاقية أوسلو على الأداء الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية
57	4.4.4	مرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية
58	5.4	ركائز العمل الدبلوماسي الفلسطيني بعد تشكيل السلطة الفلسطينية
58	6.4	آليات السياسة الخارجية التي تتبعها السلطة الفلسطينية
62	الفصل الخامس: أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية	
63	1.5	انجازات ومعوقات الدبلوماسية الفلسطينية
63	1.1.5	انجازات الدبلوماسية الفلسطينية
66	2.1.5	معوقات العمل الدبلوماسي الفلسطيني

68	أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على العلاقة القائمة بين السلطة والمجموعة الأوروبية والأمريكية	2.5
71	دور السياسة الخارجية الفلسطينية في استمالة الرأي العام تجاه القضية الفلسطينية	3.5
72	ازدواجية الخطاب الدبلوماسي الفلسطيني على مستوى السياسة الخارجية	4.5
74	الاعتراف بدولة فلسطين دولة غير عضو مراقب في الأمم المتحدة	5.5
76	المخاطر التي ستواجهها السلطة في حالة استمرار الانقسام ومدى تأثيره على منجزات السياسة الخارجية	6.5
77	الخروج من مأزق الانقسام والتخلص من معوقات العمل الدبلوماسي	7.5
78	ركائز ووسائل السياسة الخارجية اللازمة لدبلوماسية فعالة قادرة على تحقيق الأهداف	8.5
79	النتائج والتوصيات	
82	قائمة المصادر والمراجع	
B	Abstract	

تداعيات الانقسام الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية (2007-2016)

إعداد

سامر صبحي رشيد بني عودة

إشراف

د. إبراهيم أبو جابر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم المخاطر التي يسببها الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية والتي تعتبر حجر الزاوية في بناء العلاقات السياسية الدولية والعالمية الداعمة للقضية الفلسطينية، وكذلك تحديد أهم ركائز السياسة الخارجية لتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني وعلاقة زوال آثار الانقسام السياسي على هذه الركائز.

يفترض الباحث أن الانقسام السياسي الفلسطيني أدى إلى تضاؤل فرص تحقيق الانجازات السياسية الخارجية الفلسطينية.

ولجأ الباحث إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كونه يقوم على الوصف الدقيق والتفصيلي للظاهرة، من خلال الاعتماد على قاعدة المعلومات والبيانات المتوفرة حول موضوع البحث بشكل دقيق وموثق، ومن خلال الاطلاع على ما كتب حول هذا الموضوع في المراجع والكتب والدوريات كمصادر أولية، والصحف والانترنت والبيانات والمنشورات الأخرى كمصادر ثانوية، ومن ثم القيام بتحليلها وتقديمها للقارئ بمصادقية ومنهجية علمية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي ألحق ضرراً بالقضية الفلسطينية وبالمجتمع الفلسطيني، وأوصل القضية الفلسطينية إلى طريق مسدود وزادت من معاناة الشعب الفلسطيني الذي يخضع للاحتلال والحصار.

كما أظهرت النتائج أن الانقسام السياسي الفلسطيني أدى إلى زيادة الضغط السياسي الدولي على مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، وكذلك انحسار في دور السياسة الخارجية الفلسطينية مما أربك السلك الدبلوماسي الفلسطيني ووضعه في خيارات سياسية صعبة.

وعلى ضوء النتائج خرج الباحث بمجموعة من التوصيات، أهمها:

1. إنهاء ملف الانقسام وتحقيق الوحدة الفلسطينية بالحوار وتغليب المصلحة الوطنية على حساب المصلحة الحزبية.
2. ضرورة التحرر من بنود اتفاقية أوسلو والتي تحصر الدبلوماسية الفلسطينية في إطار المفاوضات.
3. إعادة النظر في مسار التفاوض والبحث عن بدائل أخرى.
4. ضرورة تبني برنامج سياسي وطني يشكل إجماع القوى الفلسطينية ويشكل مرجعية للعمل الدبلوماسي.
5. ضرورة إيجاد دبلوماسيين قادرين على تنفيذ مهامهم بكل مسؤولية والتزام وكفا

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1.1 مقدمة الدراسة:

أدى احتلال فلسطين عام 1948 إلى تشكيل العديد من الحركات وفصائل العمل الوطني المناهضة للاحتلال على مدار تاريخ القضية الفلسطينية الحديث، ومع اختلاف الرؤى والبرامج لهذه الفصائل والتجمعات السياسية والحركات الوطنية إلا أن القاسم المشترك فيما بينها جميعاً هو مقاومة المحتل وإن اختلفت الوسائل المتاحة آنذاك؛ ونتيجة للأحداث الجسام التي جرت على الأرض الفلسطينية على الصعيد الديمغرافي والسياسي والوطني، واحتلال كامل الأراضي الفلسطينية عام 1967 وتراجع الوضع العربي، نشأ تباين حاد في البرامج السياسية وقراءة المشهد الفلسطيني بين الفصائل الفلسطينية، تحوّل المشروع الوطني الفلسطيني على أثرها من البعد القومي العربي في عام 1964 إلى بعده الوطني الثوري بعد هزيمة عام 1967 والذي تبنّت فيه فصائل منظمة التحرير الفلسطينية التوجه السياسي القائم على البرنامج المرحلي عام 1974، مما تمخّض عن هذا التوجه الاعتراف الدولي والإقليمي والعربي بها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده¹.

وفي خضم المتغيرات الإقليمية والمحلية ظهر على الساحة الفلسطينية رؤيتان وطنيتان الأولى رفعت شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل فلسطين، في حين اعتمدت الرؤية الثانية شعار الدولة الفلسطينية المستقلة، حيث تناغمت الرؤية الأولى مع البعد القومي العربي، وانطلق فكرها على ما يجب عمله دون النظر في الأمر الممكن، وقد اعتبر فكراً طوباوياً في حينه عند عدد من الكتاب، أو ما تلازم وفكر الكفاح المسلح الطريق الوحيد لتحرير الأرض، وقد رفعتة التنظيمات الفدائية وفي مقدمتها حركة فتح. أما الرؤية الثانية فطرحت مع ظهور مفهوم المرحلية

¹ سويلم، عبد المجيد: الهوية الفلسطينية.. هل هي في خطر؟ جريدة الأيام، 23/08/2007

انظر http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=39f1d5ey60759390Y39f1d5e

السياسية لدى منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974، وما عرف بالبرنامج المرحلي أو برنامج النقاط العشر، والقائم على إقامة السلطة الفلسطينية المستقلة على أي جزء يحرر من الأرض ثم مبادرة السلام الفلسطينية بإعلان الاستقلال عام 1988 على قاعدة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967، بما يتوافق وما يسمى بالشرعية الدولية.

حددت الأطر والتنظيمات المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية منذ ذلك الوقت حدود عام 1967 خيار الدولة الفلسطينية بما فيه القدس الذي أعقبه في الدورة الثانية عشره للمجلس الوطني إعلان البرنامج المرحلي لعام 1974، والذي مثل الحد الأدنى للحل لجميع القوى والأطراف المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية².

وعن مستوى الجهد الوطني فقد شارك في العمل المقاوم ضد الاحتلال الإسرائيلي كل شرائح المجتمع الفلسطيني ولم تقتصر المقاومة على فصائل منظمة التحرير فقط، فهناك انتفاضات شعبية وأعمال نضالية لازمت وجود الاحتلال منذ اللحظة الأولى، مع انحسار العمل الثوري في مطلع الثمانينات نتيجة لخروج منظمة التحرير من لبنان.

أما الساحة الفلسطينية فقد شهدت في تلك الفترة ظهور قوى فلسطينية أخرى تعمل خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية ذات طابع إسلامي ومشروع تحرري ينطلق من التصور الإسلامي في تحليله للظاهرة السياسية وطبيعة العلاقة مع الاحتلال؛ ومع تصاعد العمل السياسي والعسكري في حقبة الثمانينات فيما عرف بالانتفاضة الأولى اشتد التنافس بين الفصيل الأبرز في (م. ت. ف) المتمثل بحركة فتح، والفصيل الإسلامي الذي عرف باسم حركة حماس التي انطلقت عام 1987 مع انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وانبرى كل طرف في تحديد مواقفه من القضية الفلسطينية وطرائق التغيير في حلها³.

² فروانة، إيهاب، منظمة التحرير الفلسطينية... الأحزاب والفصائل الفلسطينية <http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=4321> 2009

³ بدون مؤلف: القضية الفلسطينية بين ميثاقين، الميثاق الوطني الفلسطيني وميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ط1، مكتبة دار البيان، الكويت، 1989، ص59.

زادت حدة الصراع المذكور بعد توقيع اتفاق أوسلو عام (1993) وما تبعه من تطبيقات على الأرض وضعت حركتي فتح وحماس في مواجهة مباشرة أدخلت العلاقة بين الطرفين في مأزق كبير، أدى في المحصلة إلى حدوث انقسام سياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة على خلفية الصراع على الصلاحيات، وتناقضات البرامج السياسية المطروحة في الساحة السياسية الفلسطينية.

ومن هنا تم اختيار هذا الموضوع من قبل الباحث لأهميته على المستوى الوطني من أجل دراسة أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية في سياق تأثيرها المباشر على هذه السياسة وإنجازاتها وهو ما سيتم تبياناه في الفصول اللاحقة.

2.1 مشكلة الدراسة:

ظهرت مشكلة الدراسة بعد التطورات والتغيرات المفاجئة التي حدثت عقب الانتخابات التشريعية عام 2006 والتي فازت فيها حركة حماس مما أدى إلى تنازع الصلاحيات بين مؤسسة الرئاسة والتي يرأسها محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة فتح من جهة والمجلس التشريعي والذي يمثل الغالبية فيه حركة حماس، ما أدى بعد ذلك إلى صدامات مسلحة بين حركتي حماس وفتح، انتهت بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة والتي أدت إلى حالة الانقسام السياسي بين الفلسطينيين في (الضفة وغزة) مما أثر تأثيراً بالغاً على القضية الفلسطينية بشكل عام وعلى السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية بشكل خاص.

لذلك تتمحور مشكلة الدراسة حول أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية في الفترة الواقعة بين 2007-2016، فمنذ حصول الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة تفاقمت الأزمة السياسية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، خصوصاً أن السلطة الفلسطينية تعتمد في بناء مؤسساتها على الدعم الخارجي سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو مالياً، وهو ما يتطلب بدوره سياسة خارجية تمثل وطناً واحداً غير منقسم وخطاباً

سياً موحداً تستند فيه لرؤية سياسية واحدة حتى تستطيع من خلالها مخاطبة الدول الكبرى لتحقيق مطالب الشعب الفلسطيني ذات العلاقة بتحقيق المصير والاستقلال الوطني.

وعليه فإن الدراسة تركز على السؤال الرئيسي الآتي:

ما هو تأثير الانقسام السياسي على السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف أثر الانقسام السياسي على العلاقة القائمة بين السلطة والمجموعة الأوربية والأمريكية؟

2. ما هي الآثار التي ترتبت على إنجازات السياسة الخارجية بعد الانقسام الفلسطيني؟

3.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية دراسة هذا الموضوع في القضايا التالية:

1. التعرف على أثر الانقسام السياسي على السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية والوقوف على حقيقة هذه الإشكالية وأسبابها، ومدى الأثر الذي يتركه الانقسام على إنجازات السياسة الخارجية التي تمس كل المكون المجتمعي الفلسطيني.

2. معرفة إسقاطات الانقسام على الأداء السياسي على المستوى الخارجي والعالمي، وإعاقه التضامن الدولي والعالمي مع القضية الفلسطينية مادياً ومعنوياً وسياسياً وإنسانياً.

4.1 فرضيات الدراسة:

تكن فرضية الدراسة الرئيسية بأن الانقسام الفلسطيني أدى إلى تضؤل فرص تحقيق الانجازات السياسية الخارجية للقضية الفلسطينية؛ بحيث:

1. تأثرت السياسة الخارجية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي على مستوى المواقف الدولية الداعمة للقضية الفلسطينية.

2. أدى الانقسام السياسي الفلسطيني إلى انحسار في دور السياسة الخارجية الفلسطينية مما أربك السلك الدبلوماسي الفلسطيني ووضعه في خيارات سياسية صعبة.

3. أدى الانقسام السياسي الفلسطيني إلى زيادة الضغط السياسي الدولي على مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني.

5.1 أهداف الدراسة:

1. تحاول الدراسة الوقوف على أهم المخاطر التي سببها الانقسام على السياسة الخارجية الفلسطينية والتي تعتبر حجر الزاوية في بناء العلاقات السياسية الدولية والعالمية الداعمة للقضية الفلسطينية.

2. تحديد الخيارات الصعبة التي ستواجهها السلطة في حالة استمرار الانقسام السياسي ومدى تأثيره على منجزات السياسة الخارجية.

3. التعريف بأهم ركائز السياسة الخارجية لتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني وعلاقة زوال آثار الانقسام السياسي على هذه الركائز.

4. التعرف على أهم منجزات ومعوقات العمل الدبلوماسي الفلسطيني.

6.1 منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة، فقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه يقوم على الوصف الدقيق والتفصيلي للظاهرة، من خلال الاعتماد على قاعدة المعلومات والبيانات المتوفرة حول موضوع البحث بشكل دقيق وموثق، ومن خلال الاطلاع على ما كتب حول هذا الموضوع في المراجع والكتب والدوريات كمصادر أولية، والصحف والانترنت والبيانات

والمنشورات الأخرى كمصادر ثانوية، ومن ثم القيام بتحليلها وتقديمها للقارئ بمصادقية ومنهجية علمية.

كما قام الباحث بإجراء العديد من المقابلات مع ذوي الاختصاص لتدعيم دراسته.

7.1 حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تنحصر الدراسة في حدودها الزمنية على الفترة التي أعقبت الانقسام الفلسطيني منذ عام 2007 حتى 2016.

الحدود المكانية: الضفة الغربية

8.1 الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة الكتابة عن قضايا ومواضيع تتعلق في هذا البحث وجوانبه، إلا أن الباحث لم يعثر على أية دراسة سابقة تتطرق بصورة مباشرة في تداعيات الانقسام الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية ، ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث في أنه الأول من نوعه بهذا الخصوص .

أما أهم دراسات سابقة لها علاقة بعنوان هذا البحث فقد جاءت على النحو التالي:

دراسة بعنوان " فلسطين والفلسطينيون " صادر عن مركز الوحدة العربية "

تناول الكتاب العقيدة السياسية التي تتبناها منظمة التحرير الفلسطينية وتطور استراتيجياتها السياسية ومخططاتها للسلام، حيث ذكر الكاتب أهمية قراءة المشهد الفلسطيني من خلال تسليط الضوء على الخلافات والانقسامات الداخلية التي تركت آثارها على السياسات الفلسطينية الداخلية والخارجية وكيف انعكست نظرة فتح على مسارات المنظمة فيما بعد، والتي تبنت النهج الثوري وحرب التحرير⁴.

⁴ فرسون، سميح، فلسطين والفلسطينيون، مركز الوحدة العربي ، بيروت ، 2004.

دراسة بعنوان: الدبلوماسية وفن التفاوض وأثرها على اتخاذ القرار السياسي. ل (ريم نتيل (2014

تناولت الكاتبة دور الوسائل الدبلوماسية في إدارة الأزمات وحل النزاعات وذلك من خلال إبراز أهمية السلك الدبلوماسي في السياسة الخارجية لحل الأزمات السياسية بواسطة البعثات الدبلوماسية حسبما نصت عليه اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية في عام 1961م، مبيّنه أهمية وجود الدبلوماسية كأداة رئيسية في المفاوضات لحل النزاعات والأزمات الدولية⁵.

دراسة بعنوان: (أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس) للكاتب عبد الإله بلقزيز

تناول الكاتب التغير الذي حصل في النظام السياسي والذي كان محكوماً برؤية رئيس السلطة الراحل ياسر عرفات، وانعكاس مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية على مجمل البناء المؤسسي للسلطة الفلسطينية، كما تناول الكاتب نقد أخطاء الثورة الفلسطينية وأزمة الحركة الوطنية الفلسطينية وكيف أعادت حماس إنتاج نفس التجربة من خلال ما حدث في غزة كما وصفها الكاتب⁶.

دراسة بعنوان: الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية المقدمات والتداعيات

تناولت الدراسة الخلافات بين أكبر فصليين فلسطينيين وأسباب هذا الخلاف وانعكاساته على القضية الفلسطينية من ناحية التحول الديمقراطي والوحدة الوطنية التي باتت في مهب الريح نتيجة للانقسام الحاد بين الفصليين، كما بين الكاتب أن الخلاف بين الحركتين ليس وليد عام 2007 بل الخلاف في أصله ينبع من التنافس والصراع بين مشروع التسوية والمفاوضات بقيادة

⁵ نتيل، ريم، الدبلوماسية وفن التفاوض وأثرها على اتحاد القرار السياسي، مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، 2004/6/23.

⁶ بلقزيز، عبد الإله، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

حركة فتح ومشروع المقاومة ممثلاً بحركة حماس مبيناً الكاتب تداعيات الانقسام في الانقسام السياسي الحاصل وضرورة إنهائه قبل استفحاله⁷.

9.1 التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة الحديث بشكل عام عن أزمة المشروع الوطني الفلسطيني الداخلي والخارجي وفي تواريخ محددة لم تغط المرحلة الحالية من عمر القضية الفلسطينية حقها، كما وركزت معظم الدراسات السابقة على أسباب الخلافات الفلسطينية، ونقد أخطاء الثورة الفلسطينية ودور الدبلوماسية الفلسطينية كأحد أدوات السياسة الخارجية. في حين أن دراسة فلسطين والفلسطينيون تناولت البرنامج السياسي لحركة فتح القائم على النهج الثوري في البدايات ثم أهم التحولات السياسية في مسيرة الحركة والذي ساهم في تأسيس السلطة الفلسطينية القائمة على مشروع التسوية السياسية والمفاوضات.

لم تتطرق الدراسات السابقة بشكل تفصيلي لدور السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية في دعم الحقوق الفلسطينية، ولا أهم العراقيل التي واجهتها في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني حتى اللحظة. الباحث يريد الاستدراك على الدراسات السابقة بمعالجة هذه القضية من جميع جوانبها للوقوف على أثر هذا الانقسام على السياسة الخارجية للسلطة في فلسطين.

10.1 أقسام الدراسة:

الفصل الأول: مقدمة الدراسة وأهميتها ويستعرض هذا الفصل مقدمة الدراسة ومنهجيتها، حيث حدد الباحث مشكلة الدراسة والأهمية المترتبة عليها، كما سيعرض أسئلة الدراسة، وحدود الدراسة المكانية والزمنية، والفرضيات التي ستجيب عنها الدراسة، بالإضافة إلى أهم الدراسات السابقة.

⁷ كيالي، ماجد، الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية المقدمات والتداعيات، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 2009.

الفصل الثاني: النظام السياسي الفلسطيني ويتناول فيه الباحث تطور بناء النظام السياسي الفلسطيني من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، حتى إنشاء السلطة الفلسطينية، مروراً بالتغيير السياسي الذي أفرز واقعاً جديداً بدخول حركة حماس له.

الفصل الثالث: سيتحدث الباحث عن الانقسام السياسي الفلسطيني وأسبابه الأيديولوجية والتاريخية وصولاً إلى مرحلة الانقسام في حزيران 2007.

الفصل الرابع: تطرق الباحث في هذا الفصل للحديث عن السياسة الخارجية الفلسطينية ومراحلها، والآليات التي تتبعها السلطة الفلسطينية في سياستها الخارجية، بالإضافة إلى ركائز العمل الدبلوماسي الفلسطيني.

الفصل الخامس: سيتحدث الباحث في هذا الفصل عن أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية من خلال الحديث عن إنجازات الدبلوماسية الفلسطينية قبل الانقسام وبعده، وأثر الانقسام السياسي الفلسطيني على طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة والمجموعة الأوروبية والأمريكية.

النتائج والتوصيات

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

الإطار النظري والمفاهيمي

مفهوم السياسة الخارجية:

ارتبط تاريخ السياسة الخارجية بتطور العلاقات والمعاهدات والمفاوضات الدولية، لذلك لا يوجد تعريف موحد للسياسة الخارجية ومن هذه التعريفات:

"مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم وكيف تسعى الدول وبشكل عام عبر سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء"⁸.

*ويعرفها آخرون: بأنها "خطة أو استراتيجية علنية تحكم عمل الدولة مع العالم الخارجي بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانات المادية والعسكرية، وهي ليست مقتصرة على الدول بل إن الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها"⁹.

وعرفها Charles Hermann "تلك السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم و التي يهدفون من خلالها للتأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى"¹⁰.

⁸ قوسينا : الموسوعة الميسرة لمصطلحات السياسية، 2005 . ص247.

⁹ حسين، عمر توفيق: <https://www.assawsana.com/portal/pages.php?newsid=153877>

¹⁰ محمد السيد سليم ،تحليل السياسة الخارجية، (مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط2،1998)، ص 8.

وقدم Rosenau James تعريف أكثر شمولية للسياسة الخارجية بقوله: "مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة" أو بأنها "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي، بشكل يتفق مع الأهداف المحددة سلفاً"¹¹.

محددات السياسة الخارجية:

إن السياسة الخارجية لأية دولة لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدمة وإنما استناداً إلى مجموعة من المتغيرات التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر، اعتماداً على خصائص الوحدة الدولية وبطريقة يمكن تحديدها وفهمها، فترتبط المحددات بتكوين الدولة وينتج أثرها في سياستها الخارجية بشكل مباشر، وهذه المحددات سواء كانت طبيعية، أو قومية فإنه يقصد بها حجم ومستوى الإمكانيات المتاحة للدولة (عناصر قوة الدولة)، وتتألف هذه المحددات من تفاعل عنصرين رئيسيين هما: حجم الموارد المتاحة، ومستوى التحديث، وتنقسم الموارد المتاحة للوحدة الدولية إلى نوعين أساسيين: موارد دائمة أهمها الموقع الجغرافي، وموارد متغيرة تتعلق بالسكان والوضع الاقتصادي والعسكري، فعدد السكان، والقوة العسكرية، والنشاط الاقتصادي تشكل في مجملها مقومات قوة الدولة الوطنية التي يتم تحليلها على أساس أنها تدعم أو تعوق الخيارات المختلفة لسياسة الدولة الخارجية، فلسطين كغيرها من الدول الصغيرة التابعة تتأثر سياستها الخارجية بشكل كبير بهذه المحددات، فالموقع الجغرافي الذي تسيطر عليه إسرائيل فرض عليها انتهاج سياسة معينة. بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الذي جعلها تتعامل بمرونة كبيرة وابتعادها عن الاستقطاب لتضمن بذلك دوام تحسن وضعها الاقتصادي، ومن هنا نجد أنه كلما كانت الدولة ضعيفة نسبياً فإنها تتأثر بشكل كبير بطبيعة التغيرات الحاصلة في النظام الدولي¹².

¹¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق.

¹² سعد أبو ديه: عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠ م، ص

1. الموقع الجغرافي: إن مقولة تأثر سياسة الدولة بأوضاعها الجغرافية مقولة قديمة تعود إلى القرن الخامس قبل الميلاد. ولا يكاد يختلف دارسوا النظم السياسية على اعتبار المحيط الجغرافي أحد المتغيرات البيئية التي تؤثر في النظام السياسي، لذلك لا يمكن إنكار الدور المستمر الذي تلعبه الجغرافيا في التفكير الاستراتيجي لصانع القرار. وتأتي دراسة الموقع الجغرافي في مقدمة خصائص البيئة الجغرافيا المؤثرة في السياسة الخارجية وتتفاوت درجة التأثير تبعاً للقيمة الفعلية لهذا الموقع والتي تتغير قيمتها نتيجة لتغير العوامل والظروف، فمثلاً بعد شق قناة السويس اكتسبت موقع في العالم أكبر قيمة مما كانت عليه، وفقدت مواقع أخرى الكثير من قيمتها.

2. السكان: يلعب العامل السكاني دوراً مهماً في تحديد مكانة الدولة وحجمها حيث يوفر العدد الضخم للسكان للدولة أساساً بشرياً للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية خاصة إذا كان حجم السكان مرتبطاً بتوفر الموارد الطبيعية وتوفر القدرات الأخرى التي تمكن الاستفادة من هذا الحجم، ومن ثم فإن حجم السكان بحد ذاته قد لا يعني الكثير بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة إلا إذا كان مرتبطاً بعوامل أخرى، ومن هنا يتحدث علماء السكان عن أن الحجم الأمثل للسكان هو ذلك الحجم الذي يتحقق فيه التوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية المتاحة.

3. الوضع الاقتصادي: يقصد بالوضع الاقتصادي الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، حيث تشمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة، والمعادن، والموارد الزراعية. والتي توفر الأساس المادي للنمو الاقتصادي للدولة، بحيث يمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، فهذا يؤدي بالدولة للدخول في سياسات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسلح، وتتأثر هذه المجالات إلى حد كبير بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية والطبيعية. كما أن افتقار الدولة للموارد الطبيعية كان السبب وراء نشوب العديد من الحروب الدولية.

4. القوة العسكرية: من المعروف سياسياً أن الدولة توظف إمكاناتها المادية والفنية في مجال السياسة الخارجية من خلال إمكانات محددة، ومن أهمها القدرة العسكرية ويقصد بذلك

الموارد والتكنولوجيا المتاحة للدخول في صراع مسلح قد يصل إلى حد الحرب الشاملة بما في ذلك إعداد الجيوش ومستوى تسليحها وتدريبها، ويرى كثير من المحللين أن امتلاك الدولة للقدرة العسكرية يمثل عاملاً قد يغريها باللجوء إلى استخدامها أو التهديد باستخدامها، بالإضافة إلى أنه يمثل رادعاً قوياً للدول الأخرى، ويعتبر من العوامل المهمة لانتصار الدولة في حالة المواجهة العسكرية. ويؤكد علماء الأنثروبولوجيا من واقع دارستهم للمجتمعات القديمة أن مجرد توافر الآلة العسكرية يؤدي بالمجتمع تدريجياً إلى الميل نحو استخدامها في التعامل مع الآخرين. ولقد استخدمت إسرائيل القوة العسكرية ضد الدول العربية لامتلاكها القدرة على ذلك، ومكنتها من شن العدوان في أي وقت رآته مناسب لها في عدوان 1967م، واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وسيناء، وعدوان ١٩٦٨ م في معركة الكرامة، واجتياح لبنان 1982 م، وضرب أهداف في غير دول المواجهة، حيث قامت باغتيال قيادات فلسطينية في تونس، وضربت المفاعل النووي في العراق عام 1981م¹³.

العلاقة بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية:

لقد أصبحت الدبلوماسية عملية سياسية مستمرة توظفها الدولة بشكل رسمي في تنفيذ سياستها الخارجية وفي إدارتها لعلاقاتها مع غيرها من الدول والأشخاص الدولية الأخرى. فالعلاقات الدبلوماسية بين الدول ليست مصدراً من مصادر الاعتراف المتبادل من قبل كل دولة بسيادة الدول الأخرى والمساواة معها وباستقلالها وحقوقها الأخرى، لكنها تقتض وجود اعتراف كهذا بالحقوق وتكون بمثابة دليل ملموس على وجوده ولا يدل وجود سلك دبلوماسي في عاصمة بلد ما على وجود دول وأمم فحسب، بل على وجود ذا العامل الذي يجب أن يقيد سياساتها، وهنالك من يرى بأن الدبلوماسية هي علم وفن تنفيذ السياسة الخارجية لدولة ما لدى غيرها من

¹³ محمد طه بدوي: مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢م، ص ٩٠.

الدول والأشخاص الدولية الأخرى بواسطة وزارة الخارجية وأجهزتها في الداخل والخارج في إطار ما يقره العرف والقانون الدولي¹⁴.

لهذا ترتبط الدبلوماسية بالسياسة الخارجية ارتباطاً وثيقاً بل إن الدبلوماسية ليست فقط أداة تنفيذ السياسة الخارجية بل تساهم أيضاً في تحضير وإعداد السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها. وقد يحدث بعض التداخل بين مفهوم السياسة الخارجية والدبلوماسية لدرجة أن الدبلوماسية تستخدم أحياناً للدلالة على السياسة الخارجية لدولة ما دون التمييز بينهما فقد عرفها هانز مورجنثاو أن الدبلوماسية والسياسة الخارجية شيء واحد من منطلق أن الدبلوماسية تقوم بصياغة السياسة الخارجية وتنفيذها بالاشتراك مع وزارة الخارجية. أما ما يفعله كلا الطرفين الدبلوماسية والسياسة الخارجية فهو الدور الذي لا يظهر إلا إذا توافرت للدولة ظروف معينة تسمح لها بالتمتع بميزة نسبية مقارنة بغيرها، وعلى هذا الأساس فإن الدور يعد وظيفة تؤديها الدولة وفقاً لموقعها في المجتمع الدولي¹⁵.

هناك تأثير واضح للبيئة الخارجية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي والتي تسبق في الغالب اتخاذ القرار السياسي بعد أن يتم توظيف العديد من الوسائل والآليات لتحقيق أهدافه، وهذا يعني أن هناك علاقة جدلية بين الدور الذي تضعه الدولة نفسها فيه والقرار السياسي الخارجي الذي تسعى إلى تنفيذه، خصوصاً إذا كان هذا القرار قد جاء كرد فعل لموقف معين¹⁶.

وتصنع السياسة الخارجية بواسطة مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية وهي عادة عملية تتكون من سياقات طويلة تشترك فيها أجهزة متعددة تأتي في مقدمتها السلطات التشريعية والتنفيذية، ويتفاوت تأثير ذلك حسب طبيعة الأنظمة السياسية إلا أنه بصورة عامة للسلطة التنفيذية دور رئيسي في صنع السياسة الخارجية ولكنه دور مقيد حسب طبيعة النظام السياسي فالسياسة

¹⁴ سليم، محمد السيد: تحليل السياسة الخارجية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مكتبة النهضة المصرية ص 35-37.

¹⁵ عبدالحكيم ، سليمان وادي: دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية الفلسطينية.

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/343063.html>

¹⁶ نفس المرجع.

الخارجية للدولة هي جزء من سياستها الوطنية، وأن على كل دولة أن تختار ما ينبغي عليها أن تقوم به فيما يخص الشؤون الدولية وفي إطار حدود قوتها واقع بيئتها الخارجية وأن الفشل في هذا القرار يؤثر على مصالحها الحيوية¹⁷.

ولا يمكن استبعاد المكانة التي تحتلها الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية في حقل السياسة الخارجية، والتي أدت إلى زوال احتكار السياسة الخارجية لمؤسسة دون أخرى. فالواقع أن غالبية الوزارات قد دخلت في أيامنا هذه الساحة الدولية، كذلك الأمر بالنسبة لوزارة الداخلية عندما يتعلق الأمر بأمن الدولة، وهذا يعني أن لكل نشاط حكومي بعداً دولياً ولا يمكن لوزارة الخارجية إلا أن تتسق بين هذه النشاطات المتعددة. ومما زاد في الظاهرة أيضاً هو تطور الدبلوماسية المتعددة الأطراف من خلال المنظمات الدولية وهو تطور يدعم الالتزام المباشر للوزارات المختلفة في المفاوضات الدولية، كما أن هنالك علاقة وثيقة بين السياستين الداخلية والخارجية للبلدان لأنهما يعكسان طبيعة المصالح في شتى المجالات، فالعلاقات الخارجية بين مختلف بلدان العالم تمثل إطاراً تنظيمياً يتضمن جملة من المبادئ والضوابط القانونية والتي تلزم كل طرفين أو أكثر باحترام المصالح المتبادلة أو المشتركة بين هذين الطرفين أو بين مجموعة الأطراف المتعاقدة على التقيد بمجموعة من المواثيق المبرمة والمتفق عليها. إلا أن السياسة الخارجية تبقى المفتاح الرئيسي في العملية التي تترجم بها الدولة أهدافها الواسعة ومصلحتها في الفعل الصحيح لتحقيق هذه الأهداف والحفاظ على هذه المصالح، وعلى هذا الأساس فإن السياسة الخارجية تتمثل بالأفعال الخارجية المتخذة من قبل صانعي القرار¹⁸.

¹⁷ الاسطل، كمال: الهندسة الدبلوماسية. <http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=206>

¹⁸ المرجع السابق.

11.1 مصطلحات الدراسة:

السياسة الخارجية:

تعرف السياسة الخارجية بأنها مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم، وكيف تسعى الدول وبشكل عام عبر سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي.

العلاقات الدولية:

هي كافة التفاعلات، والروابط المتبادلة سواء كانت سياسية، أو غير سياسة بين الكيانات المختلفة في إطار المجتمع الدولي¹⁹.

النظام السياسي:

هو مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة والمتراطة فيما بينها، والتي تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها، كما تحدد عناصر القوى التي تسيطر على المجتمع وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض، والدور الذي تقوم به كل منها²⁰.

اتفاق أوسلو:

وهو اتفاق سلام وقعته منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل في مدينة واشنطن الأمريكية في 13 سبتمبر 1993، ويعتبر أول اتفاق رسمي مباشر بين إسرائيل ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك شمعون بيريز ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس، وتنص على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية.

¹⁹ زايد مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق، دار الرواد، بيروت: لبنان، 2002، ص12.

²⁰ عاطف أبو سيف، النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغيير، مجلة سياسات، ع8، 2009، ص9.

السلطة الفلسطينية:

هي كيان إداري وسياسي لتنفيذ اتفاق الحكم الذاتي المحدود في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، تم تأسيسها بعد اتفاقيات أوسلو عام 1994.

الدبلوماسية:

هي عملية سياسية ترتبط مباشرة بإدارة وتوجيه العلاقات الخارجية للدول، والشعوب بما يخدم مصالحها وهي تجلي للعلاقات الدولية في مستواها السياسي القائم على مجموعة القواعد والأعراف الدولية الهادفة إلى تنظيم التعامل بين أشخاص القانون الدولي، وتبيان الحقوق والواجبات والالتزامات وامتيازات هؤلاء الأشخاص وشروط عملهم ووظائفهم الهادفة للتوفيق بين المصالح المتباينة سواء كان ذلك في زمن السلم أو زمن الحرب²¹.

الأحزاب السياسية:

يعرف الحزب السياسي بأنه مجموعة منظمة من الأفراد يمتلكون أهدافاً سياسية متشابهة، ويهدفون إلى التأثير على السياسات العامة.

المشروع الوطني الفلسطيني:

المشروع الوطني الفلسطيني يعني: الكفاح من أجل حق تقرير المصير، والتحرر من الاحتلال، وتحقيق الاستقلال الوطني، وإقامة الدولة الفلسطينية، وضمان حق العودة، وبناء المجتمع الفلسطيني المدني التقدمي، وفقاً لما نصت عليه وثيقة الاستقلال، والميثاق الوطني، والقواسم المشتركة بين النظام الداخلي لفتح وبقية القوى والأحزاب الفلسطينية، واستناداً للثوابت الوطنية التي حظيت بالإجماع الوطني، وعلى أساس وحدانية تمثيل منظمة التحرير لكل الشعب الفلسطيني²².

²¹ الشامي، علي، الدبلوماسية وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، دار العلم للملايين، ط3، بيروت: لبنان، ص36.

²² سلامة، عبد الغني، عن المشروع الوطني الفلسطيني، شبكة نوى الإخبارية، انظر:

<http://www.nawa.ps/arabic/?Action=Details&ID=37489>

الفصل الثاني

النظام السياسي الفلسطيني

الفصل الثاني

النظام السياسي الفلسطيني

1.2 تمهيد:

يحتاج تحديد مفهوم النظام السياسي بشكل عام إلى عرض وتقديم بعض التعريفات التي تناولت مصطلح النظام السياسي قبل الخوض في تفاصيل وحيثيات النظام السياسي الفلسطيني؛ فهناك مفهومان للنظام السياسي رئيسيان: فيشير المفهوم الأول وهو المفهوم الضيق المرتبط بنظام الحكم في بلد ما، أي كيفية ممارسة السلطة في الدولة. أما المفهوم الثاني وهو المفهوم الواسع فيذهب إلى أبعد من دراسة نظام الحكم والقواعد الدستورية، ليصل إلى دراسة ما يسود النظم والدول من مبادئ فلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية²³.

ويعرفه دافيد إيستون (David Easton) بأنه: "مجموعة الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي الرئيسي، ولكن هذه الظواهر تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة باعتباره جزءاً من حياة هذه الجماعة، وهي تلك الظواهر الخاصة بالحكم وتنظيمه والجماعة السياسية والسلوك السياسي"²⁴.

أما إبراهيم درويش فيعرف النظام السياسي بأنه: "مجموعة من الأنماط المتداخلة والمتشابكة المتعلقة بعمليات صنع القرارات، والتي تترجم أهداف المجتمع و خلفاته الناتجة من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية"²⁵.

²³ الخزرجي، تامر، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، ط1، الأردن:

دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص21.

²⁴ David Easton's, A Systems Analysis of Political Life, York, 1965, p 189.

²⁵ درويش، إبراهيم، النظام السياسي، دراسة فلسفية تحليلية، ج1، القاهرة، النهضة العربية، 1968، ص43.

ويعرفه جبريل ألموند بأنه "نظام التفاعلات الذي يوجد في جميع المجتمعات والذي يقوم بوظائف التوحيد والتكيف، ويؤديها في مواجهة المجتمعات الأخرى، ويمارس هذه الوظائف باستخدام الإكراه والقسر المادي أو بالتهديد"²⁶.

إن النظام السياسي في صورته الهيكلية عبارة عن مجموعة من المؤسسات التي تتوزع بينها عمليات صنع القرار السياسي بشقيها التشريعي والتنفيذي مع افتراض ثبات مسؤولية الجانب التشريعي للقرار أو انحصارها في سلطة البرلمان في كل النظم السياسية، ويمكن التمييز بين نظام وآخر بالنظر إلى طبيعة الهيئة أو الجهة التي تتحمل مسؤولية الجانب التنفيذي للقرار، فعندما تكون المسؤولية مسندة لشخص واحد يكون النظام رئاسيا، ويكون النظام برلمانيا عندما تكون مسندة لحكومة مسؤولة أمام البرلمان²⁷.

يتصل مفهوم النظام السياسي بعمليات صنع القرار السياسي في المجتمع فالنظام السياسي في صورته العامة مجموعة من العمليات والظواهر والضوابط المرتبطة بالسلطة والوظيفة والصلاحيات والنفوذ والتي تتفاعل وتتشابك في إطار بنائي وتنظيمي معين²⁸.

2.2 النظام السياسي الفلسطيني:

تختلف الدراسات من حيث تحديد ماهية النظام السياسي الفلسطيني رغم اتفاقها على أن هناك ما يمكن أن تسميه نظاما سياسيا فلسطينيا، فثمة إشكالية مفاهيمية في الإقرار بوجود أو عدم وجود نظام سياسي فلسطيني، فقد شكل النظام السياسي الفلسطيني حالة استثنائية نظرا لعدم إقامة دولة فلسطينية خاصة، فالنظام السياسي لا يقوم في ظل غياب الدولة القومية أو في غياب السيادة، فوجود الدولة القومية ذات السيادة هو شرط أساسي لوجود النظام السياسي، وفي الحالة

Gabriel A. Almond, **comparative political system, the journal of politics**, vol.18, ²⁶ no.3.(Aug, 1956)p365.

²⁷ سلامة، جمال، **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية، دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية**، القاهرة، دار النهضة العربية، ط2، 2007، ص24.

²⁸ سلامة، جمال، مرجع سبق ذكره، ص9.

الفلسطينية لا تتوفر كليهما، وأن الاستقلال السياسي يحتاج إلى مقومات تساهم في ترسيخ بناء النظام على أسس واضحة.

ويرى بعض الباحثين أنه لا يجوز الإقرار بوجود نظام سياسي فلسطيني إلا أن هذا الاستنتاج بقدر ما هو صحيح نظرياً بقدر ما هو مضلل ولا يتسق مع سمات الواقع الفلسطيني إذ أن غياب الدولة والسيادة لم يحل دون تشكل معالم وعناصر ومضامين لحقل ونظام سياسيين فلسطينيين²⁹.

ويرى ممدوح نوفل أن النظام السياسي الفلسطيني هو منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية والمعارضة في الداخل والخارج المشاركة وغير المشاركة، وهنا اختزل نوفل في تعريفه للنظام السياسي الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية على الرغم من وجود مؤسساتية سياسية فلسطينية ما قبل ذلك وحركة وطنية فلسطينية ومجلس وطني وحكومة فلسطينية (حكومة عموم فلسطين)³⁰.

ويعزو نوفل نشوء هذا النظام إلى مرحلة مبكرة هي النكبة الفلسطينية، ويعتبر أن النظام شهد مراحل تطور عبر محطات مفصلية (تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، الانتفاضة وقيام السلطة).

بينما يرى جميل هلال أن المنظمة كوّنت حقلاً سياسياً تمحور حول الصراع من أجل هدف إقامة الدولة المستقلة، والحفاظ على استقلالية منظمة التحرير الفلسطينية وشبكة علاقاتها العربية والدولية، وهذه الدولة لم تتحقق إثر قيام السلطة الفلسطينية بفعل الافتقار إلى أهم عناصر الدولة

²⁹ هلال، جميل، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت، ومواطن، رام الله، ط1، 1998، ص12.

³⁰ نوفل، ممدوح، النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج، الحلقة الأولى بعنوان نشوء النظام السياسي الفلسطيني، 1999، ص27.

وهو السيادة الفعلية على إقليم محدّد ومعرّف، لكن هلال يستخدم مصطلح النظام السياسي الفلسطيني عند الحديث عن مرحلة ما بعد أوصلو³¹.

يعد النظام السياسي الفلسطيني نظاما سياسيا ناشئا في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وفي ظل تدخلات دولية وإقليمية في القرار الفلسطيني، فهو أقدم النظم الواقعة تحت سيطرة الاحتلال، حيث ارتبطت نشأته وتطوره بمختلف المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية، وذلك بالتداخل مع العوامل والمحددات الخارجية التي لعبت دورا رئيسا في تحديد معالمه وتحكمت ولا زالت في صيرورته، ففوق فلسطين تحت الاحتلال أحبط أية محاولات لنشوء نظام سياسي مستقر وذلك بالتدخل بشكل مباشر في الحياة السياسية الفلسطينية، وهذا ما جعل النظام السياسي الفلسطيني يتميز بحالة من عدم النمو والتطور.

في العشرينات من القرن العشرين فقد تشكلت ملامح أول نظام سياسي فلسطيني، وقد تمحور هذا النظام حول مفهوم المؤتمرات الذي أنتج لجنة تنفيذية شكلت المركز للنظام السياسي الفلسطيني، واكتسب النظام شرعيته من شعبيته لوجود إجماع فلسطيني حول الأهداف الوطنية ووسائل تحقيقها، وفي منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي أيضا واجه ذلك النظام تحديات أضعفته واستبدلت به نظاما جديدا قام على شرعية ثورية، سرعان ما تعرضت بدورها لتحديات وتناقضات داخلية قضت على أهمية استقلالية القرار الفلسطيني³².

إن النظام السياسي الفلسطيني ذو خصوصية مميزة سواء من حيث البنية المؤسساتية، أو من حيث العلاقة مع المؤسسات السياسية، أو من منظور السلطات والصلاحيات التي تمارسها هذه المؤسسات، وأيضا من تطور الدور الذي تلعبه هذه التنظيمات والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، فهو نتاج عملية سياسية هدفها بناء مؤسسات الدولة، وأبرز ما يميزه أنه نظام

³¹ الدجني، حسام، فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (2006) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني، جامعة الأزهر، غزة، رسالة ماجستير منشورة، 2010، ص15.

³² الشفاقي، خليل، الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، غزة: فلسطين، 1995، ص15.

مرن، أي أنه لم يتشكل من خلال إقامة دولة على الأرض لها قوانينها ودستورها ونظامها، بل تشكل من خلال الواقع السياسي والذي يتعامل مع المستجدات والقضايا بمنطق التفكير والتغيير.

ويرى الباحث أن النظام السياسي الفلسطيني منذ عام 1964 مر في ثلاث مراحل، فقد شهد في المرحلة الأولى ولادة منظمة التحرير الفلسطينية وصعود الفصائل الفلسطينية وتميزت هذه المرحلة بالقيادة المنفردة للرئيس الراحل ياسر عرفات، أما في المرحلة الثانية فقد تم تشكيل السلطة الفلسطينية، والمرحلة الثالثة كانت بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006.

3.2 منظمة التحرير الفلسطينية:

كانت مرحلة تأسيس منظمة التحرير بداية نشوء نظام سياسي فلسطيني، يمثل الفلسطينيين عامة في الداخل والخارج والاتحادات الشعبية آنذاك، فقد جاءت فكرة تأسيسها بعد معاناة طويلة عاشها الشعب الفلسطيني مع الاحتلال.

تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية من العديد من الفصائل فكانت نقطة انطلاق لتشكيل مشروع سلطة مركزية فلسطينية نتيجة لإجماع الشعب الفلسطيني بكافة فئاته حول هدف أساسي تمثل بتحرير فلسطين،³³ على اعتبار أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وبتشكيل منظمة التحرير دخل النظام السياسي مرحلة جديدة، وكان أهم ما ميزه في تلك الفترة ظهور الفصائل المسلحة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي الذي احتل جزءاً من الأراضي الفلسطينية عام 1948.

ومع قيام منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة تشكيلها في العام 1969 تشكل حقل سياسي معاصر من الفصائل الفلسطينية لتحقيق حق تقرير المصير، وإقامة الدولة للشعب الفلسطيني واحتلال إسرائيل لكامل الأراضي الفلسطينية، وجزءاً من الأراضي العربية أدى إلى نقل منظمة

³³ الحوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974، قراءة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

التحرير الفلسطينية من منظمة فلسطينية شكلية غير فاعلة إلى مؤسسة وطنية تتمتع بقاعدة جماهيرية فلسطينية وعربية واسعة³⁴.

أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية حركة التحرر الوحيدة في تاريخ حركات التحرر التي قامت ضمن إطار قانوني يرتضيه الشعب الفلسطيني، وتمكنت المنظمة من الحصول على صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني سنة 1974، وحقت نتائج ومكاسب واسعة على صعيد الاعتراف الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني، وفي العام نفسه اعترفت الأمم المتحدة بها، ومنحتها مقعد المراقب الدائم وأصبح من حقها حضور المؤتمرات والندوات واللقاءات التي تدعو إليها الأمم المتحدة، وكذلك اجتماعات مجلس الأمن وهو حق ليس مقررا إلا للدول.

واتسعت الاعترافات الدولية بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأصبحت عضوا في كتلة عدم الانحياز وغيرها من التكتلات والهيئات الدولية، كما فتح الباب واسعا أمام مزيد من العلاقات الدبلوماسية للمنظمة ودول العالم.

شكلت منظمة التحرير الفلسطينية أيضا مرجعية سياسية ووطنية خصوصا بعد انهيار الحركة الوطنية الفلسطينية في أعقاب هزيمة 1948، لتكون جسما جامعاً للفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم، وعملت على تجميع أطراف العمل السياسي والفدائي الفلسطيني، فبدأت منظمة التحرير من مجموعة من الفصائل الفلسطينية شكلت نقطة انطلاق لتشكيل مشروع سلطة مركزية فلسطينية نتيجة لإجماع الشعب الفلسطيني بكافة فئاته حول هدف أساسي تمثل بتحرير فلسطين، على اعتبار أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحقيق ذلك، وأسست لنظام سياسي قائم على المؤسسات والضوابط القانونية التي تحكم العلاقة بين عمل مؤسساتها المختلفة.

وتمكنت حركة فتح من ترعّم النظام السياسي الفلسطيني في هذه المرحلة من مراحل تشكل النظام السياسي استنادا إلى برنامجها الوطني والسياسي وأيديولوجيتها الوطنية الفلسطينية وكونها الفصيل الأكبر، إضافة إلى امتلاكها موارد مالية وبذلك أصبحت المقرر والمسيطر.

³⁴ هلال، جميل، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، 1998، ص ص 51-52.

4.2 السلطة الفلسطينية:

دخل النظام السياسي الفلسطيني في طوره الثاني بعد أوسلو منعطفاً نوعياً تمثل في قيام سلطة فلسطينية، وكانت بداية هذه المرحلة امتداداً لمفاوضات مؤتمر مدريد، فقد تم تأسيس السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق إعلان المبادئ والمعروف باتفاق أوسلو المبرم بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في واشنطن أيلول 1993، لتكون أداة مؤقتة للحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد شكلت الاتفاقية مرحلة جديدة من مراحل العمل السياسي الفلسطيني، فكانت منعطفاً بارزاً في تاريخ القضية الفلسطينية.

وقد استمدت السلطة الفلسطينية شرعيتها من شرعة منظمة التحرير الفلسطينية وشرعية الاتفاق الموقع مع الطرف الإسرائيلي، فقد نصت أول صيغة وضعت للنظام الأساسي بعد توقيع اتفاقية أوسلو في أن منظمة التحرير الفلسطينية هي مرجعية السلطة الفلسطينية، وهي التي تقر تشكيل الحكومة الفلسطينية، وهذا ما حصل بالفعل عند تشكيل حكومة السلطة الأولى في تونس من خلال مناقشات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فالسلطة تم تأسيسها بموجب قرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقرار التأسيس هذا هو الذي يعطي السلطة شرعيتها في النظام السياسي الفلسطيني، ولكن فلسطينياً فإن شرعيتها مستمدة من شرعية المنظمة.

تم اعتبار هذه المرحلة من أهم المراحل في تكوين ونشوء النظام السياسي الفلسطيني، ومنذ ذلك التاريخ أصبح جزء من سكان قطاع غزة والضفة يعيشون في ظل السلطة الفلسطينية بعدما توسعت صلاحياتها وما سمي بإعادة الانتشار لقوات الاحتلال من أراضي الضفة والقطاع عام 1995 وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية في كانون الثاني عام 1996 وأصبح الفلسطينيون في ظل سلطة فلسطينية عبر الانتخابات.

وجاءت الانتخابات الرئاسية والتشريعية كخطوة تمهيدية لبناء البنية الأساسية للسلطة الفلسطينية وتطويرها، وكانت بداية تأسيس ملامح نظام سياسي ديمقراطي يمكن المشروع الوطني الفلسطيني من وضع القواعد القانونية والأساسية للقانون الأساسي الفلسطيني، ليصبح عند السلطة

بعض الأحكام التي تنظم قواعد الفصل بين السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وهنا كان للقانون الأساسي الفلسطيني وتعديلاته دور مهم في بنية النظام السياسي الفلسطيني من خلال تعديل مواده لتتناسب والظروف السياسية لكل مرحلة من مراحل النظام السياسي الفلسطيني³⁵.

حمل النظام السياسي الفلسطيني خصائص النظامين السياسيين الرئاسي والبرلماني ليصبح نظاما سياسيا مختلطا، مما تسبب بظهور العديد من الإشكاليات بين السلطات الثلاث نتيجة عدم وضوح الصلاحيات والاختصاصات.

كانت هذه المرحلة حسب رأي المحللين والسياسيين خطوة نوعية في إطار تطوير النظام السياسي من خلال وجود السلطة كنواة للدولة القادمة، وقد طرأت العديد من التحولات على النظام السياسي الفلسطيني الجديد منها ما يلي:³⁶

1. انتقال العمل السياسي للأحزاب والقوى السياسية من السر إلى العلن أو شبه العلن بما لا يتعارض والالتزامات الأمنية للسلطة الفلسطينية وأهمها منع العمل المسلح ضد إسرائيل.
2. تراجع تأثير الأحزاب والقوى السياسية ومؤسسات منظمة التحرير لصالح مؤسسات الحقل السياسي الجديد (السلطة الفلسطينية).
3. تراجع أنماط التشكيلات التنظيمية للأحزاب والقوى السياسية وتحديد التشكيلات الجماهيرية.
4. تولت السلطة الفلسطينية فور تشكيلها تنفيذ عمليات تشريعية واقتصادية واجتماعية، حيث كان لهذه العمليات وقعها المتراكم على النظام السياسي وعلى البنية الطبقية والاجتماعية.

³⁵ أبراش، إبراهيم، دراسة الانتخابات والمساءلة الديمقراطية في الحقل السياسي الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع66، 2006، ص45.

³⁶ الدجني، حسام، فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (2006) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني، جامعة الأزهر، غزة، رسالة ماجستير منشورة، 2010، ص33.

عمدت السلطة الفلسطينية إلى بناء نظام سياسي فلسطيني يكون نواة الدولة الفلسطينية الحديثة التي كان حسب اتفاقية أوسلو الإعلان عنها في أيار/مايو من العام 1999 فعملت على الفصل بين السلطات، حيث ضمن المشروع الفلسطيني بعض الأحكام التي تنظم قواعد الفصل بين السلطات لتحديد الصلاحيات الرئيسية المناطة بكل من السلطة التشريعية والتنفيذية، وأسند إليها إقرار الموازنة العامة، كما أسند القانون الأساسي للسلطة التنفيذية ممثلة في مجلس الوزراء الصلاحيات المتعلقة بالإشراف على جميع الأعمال التنفيذية الإدارية وإصدار اللوائح التنظيمية، وحفظ النظام العام والأمن الداخلي، وبلورة السياسات العامة وتنفيذها، وجباية الأموال العامة وإعداد الموازنة وإنفاقها، وأسند للرئيس اختيار وتكليف رئيس مجلس الوزراء وإصدار القوانين المقررة من المجلس التشريعي وحق الاعتراض عليها خلال ثلاثين يوماً، وتعيين السفراء والمعتندين الفلسطينيين، وقبول اعتماد السفراء والممثلين الأجانب، كما أعطي الرئيس حق تعيين كبار المسؤولين في السلطة ومنحه منصب القائد الأعلى، وحق إعلان حالة الطوارئ، وحق العفو الخاص على المحكومين، واعتبر القانون الأساسي رئيس الوزراء مسؤولاً أمام رئيس السلطة ومساءلاً في الوقت ذاته من المجلس التشريعي واعتبر رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية أمراً أساسياً³⁷.

أما أهم إشكاليات هذه المرحلة هو غياب المساءلة والمراقبة على عمل المجلس من أية جهة رسمية أخرى، فقد كان القضاء في تلك الفترة في حالة شبه مغيبّة بعد سنوات من هيمنة الإدارة المدنية للحكم العسكري الإسرائيلي عليه، ولم يكن يملك القدرة أو الشرعية الكافية لممارسة أي دور رقابي على المجلس الجديد، ومن إشكاليات هذه المرحلة أيضاً النقص التشريعي الكبير في تنظيم عمل العديد من المؤسسات التي ظهرت بعد تشكيل السلطة الفلسطينية وأهمها الأجهزة الأمنية التي

³⁷ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، إشكاليات الفصل بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني: حالة السلطة القضائية، رام الله: 2007، ص2.

وصل عددها في ذلك الوقت إلى أكثر من عشرة أجهزة وعدم وضوح العلاقة مع منظمة التحرير³⁸.

وفي ظل هذه المتغيرات على مستوى المشهد السياسي الفلسطيني انفردت حركة فتح في صياغة معالم النظام السياسي الفلسطيني، كما هيمنت بشكل شبه مطلق على الجهاز البيروقراطي للسلطة الفلسطينية بما في ذلك الأجهزة الأمنية المختلفة.

5.2 سمات النظام السياسي الفلسطيني بعد توقيع اتفاقية أوسلو:

شكل اتفاق أوسلو نقلة نوعية للحياة السياسية الفلسطينية حيث وضع حجر الأساس للنظام السياسي والتنظيمي لبناء السلطة الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة، والتي تهتم بإدارة الشؤون الفلسطينية وأصبح مرجعية أساسية للنظام السياسي الفلسطيني الجديد الذي تفوده السلطة الفلسطينية، فقد أدى الاتفاق إلى تحول واضح في النظام السياسي الفلسطيني.

لقد كان النظام السياسي الفلسطيني أو البنية السياسية الرسمية للسلطة الوطنية منذ قيامها عام 1994 نظاما مختلطا من العناصر الرئاسية والبرلمانية المتواجدة جنبا إلى جنب، وكان الجانب الرئاسي في هذا النموذج ظاهرا من خلال رئيس السلطة ومكتبه الذي تحوّل إلى مؤسسة الرئاسة، أما الجانب البرلماني فتمثل بوجود مجلس منتخب (المجلس التشريعي) الذي له سلطة سن القوانين، وتوجيه السياسات العامة، وإلى جانبهما يوجد القضاء³⁹.

يحدد جميل هلال أهم معالم النظام السياسي الفلسطيني المتشكل بعد أوسلو بتشكيل سلطة على إقليمها ودخول الحركة الإسلامية في الحقل السياسي الفلسطيني وإعادة إنتاج خطاب الحوار الوطني والوحدة الوطنية وتراجع تأثير اليسار السياسي.

³⁸ مواطن، أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، رام الله: فلسطين، 2013، ص 67.

³⁹ جفمان، جورج: مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 62، 2005، ص 121.

لقد شكلت اتفاقات أوسلو نقلة نوعية في شكل النظام السياسي إذ تم إنشاء السلطة على أثرها، ويلاحظ أن من أهم ملامح النظام السياسي الفلسطيني المتبلور بعد أوسلو وولادة السلطة الفلسطينية: أولاً ضعف وانتقاص السيادة إذ يمثل النظام السياسي الفلسطيني حالة استثنائية فهو لا يمارس السيادة على إقليم معين نظراً لافتقاده مقومات النظام السياسي بمعناه الحرفي الذي يفترض توفر شرط الاستقلال السياسي⁴⁰.

أصبح النظام السياسي الفلسطيني يعيش علاقة ملتبسة وشائكة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وتفاقت هذه الإشكالية مع تزايد وتعزيز نفوذ حركة المقاومة الإسلامية حماس خلال سنوات انتفاضة الأقصى في سنة 2000، واتسمت الإستراتيجية الفلسطينية بالعديد من التباين اتضحت معالمها في الافتقار إلى رؤية موحدة في الهدف وغياب التوافق حول الوسيلة، وصار النظام السياسي الفلسطيني يعمل في ظل استراتيجيات متعددة بعدد الفصائل والأحزاب في غياب واضح للتنسيق بين هذه الرؤى والاستراتيجيات، بل كان الأمر أشبه بان تهدم كل منها ما تبنيه الأخرى⁴¹.

وفي ظل العلاقة الضبابية بين مؤسسة الرئاسة والسلطات الأخرى بخاصة التنفيذية صادق المجلس التشريعي الفلسطيني في آذار 2003 على قانون استحداث منصب رئيس وزراء للسلطة الفلسطينية، وأقر صلاحياته حيث تم نقل معظم الصلاحيات التنفيذية إلى يد رئيس الوزراء، مما أدى إلى ظهور إشكاليات جديدة ومتعددة، وبخاصة بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة رئاسة الوزراء تجسدت في تداخل الصلاحيات والاختصاصات فيما بينها.

6.2 سمات النظام السياسي الفلسطيني بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006:

⁴⁰ جرباوي، علي، البيئة القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله: مواطن، 1999، ص45.

⁴¹ إبراهيم أبراش، التباس مفهوم واقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني: العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 12، 2006، ص120.

بعد استشهاد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عام 2004 حدث تحول هام في النظام السياسي الفلسطيني، فقد فتحت القاهرة أبوابها لتخرج الفصائل الفلسطينية باتفاق فلسطيني عرف باتفاق القاهرة 2005، حيث أسس هذا الاتفاق لمرحلة جديدة من مراحل النظام السياسي الفلسطيني وتفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية، ونتيجة مباشرة لهذا الاتفاق بدأت التحضيرات للانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية⁴².

لقد جرت الانتخابات التشريعية الثانية بعد عشر سنوات من الانتخابات الأولى وذلك في الخامس والعشرين من يناير 2006، وحققت فيها قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس فوزا كبيرا، حيث حصلت على 76 مقعدا من أصل 132 وهذا مكنها من تشكيل الحكومة العاشرة للسلطة الفلسطينية.

وبناء على نتائج الانتخابات تم نقل السلطة إلى الحكومة التي شكلتها حركة حماس، لكن ظهرت عقبات كثيرة أثناء تشكيل الحكومة انتهت بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة في حزيران 2007، وانقسام النظام السياسي الفلسطيني إلى حكومتين رسميتين، إحداهما في الضفة الغربية تسيطر عليها حركة فتح، والأخرى في قطاع غزة تحت سيطرة حركة حماس.

وصل النظام السياسي الفلسطيني بعد الانفصال إلى طريق مسدود، ولم يعد قادرا على توفير إطار عام لإدارة الخلافات السياسية بين شركاء الحكم وتحديدًا بين حركة فتح التي بيدها رئاسة السلطة الفلسطينية وحركة حماس التي كانت تشكل الحكومة وتملك الأغلبية البرلمانية، فبعد فترة لم تدم طويلا من المناكفات القانونية والسياسية التي أعقبت الانتخابات التشريعية العام 2006 لجأ هذان الطرفان إلى استخدام العنف لحل خلافاتهما السياسية ووقعت أحداث مؤسفة في قطاع غزة راح ضحيتها أكثر من 500 فلسطيني، وتمخض عن ذلك سيطرة حركة حماس على مؤسسات السلطة وأجهزتها في قطاع غزة وما أصبح يعرف منذ ذلك الوقت بحالة الانقسام الفلسطيني، وهي الحالة المتمثلة في توقف أعمال المجلس التشريعي ووجود حكومتين فلسطينيتين واحدة في الضفة

⁴² الدجني، حسام، فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (2006) وأثره على النظام

السياسي الفلسطيني، جامعة الأزهر، غزة، رسالة ماجستير منشورة، 2010، ص 80-81.

الغربية والأخرى في قطاع غزة كل منهما تدعي الشرعية الدستورية والسياسية وتجد لنفسها النصوص القانونية التي تخدم وتبرر وجودها وكل منها تمارس أشكال القمع والتضييق والإقصاء على عناصر الطرف الآخر ومؤسساته⁴³.

يشار في هذا السياق أنه قد سبق هذا الانقسام حصار دولي غير مسبوق على السلطة الفلسطينية في أعقاب فوز حركة حماس في انتخابات 2006 وتشكيلها الحكومة، صاحبه خلافات سياسية حادة بين حركتي فتح وحماس وكان الخلاف على تفسير القانون الأساسي والتنازع على صلاحيات الحكومة وصلاحيات الرئيس وعلى السيطرة على الأجهزة الأمنية العنوان الرئيسي لهذه المرحلة، وقد أظهرت التجربة البرلمانية وتجربة الحكم التي تلت انتخابات 2006 عيوباً عميقة في تصميم نظام الحكم في السلطة الفلسطينية بدأت تتكشف بشكل كبير بعد أن دخلته حركة حماس بشكل رسمي في ظل ضعف الآليات الداخلية القادرة على الفصل في الخلافات المتصاعدة بين شركاء الحكم وعجز النظام السياسي عن تقديم مخارج دستورية لازمة الحكم التي تلت الانتخابات والتي انتهت بتسويتها من خلال استخدام العنف⁴⁴.

إن تداخل الصلاحيات بين الرئيس ورئيس الوزراء عام 2007 ساهم في الاقتتال والصراع على السلطة بين حركتي فتح وحماس، ومن أبرز تلك التداخلات فيما يتعلق بالمسؤولية عن الأجهزة الأمنية والصراع فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وتعيين السفراء وممثلي منظمة التحرير في الخارج، والذي انتهى بسيطرة حماس على قطاع غزة كسلطة أمر واقع تبعها إعلان الرئيس الفلسطيني بتاريخ 14 أيار 2007 حالة الطوارئ وإقالة الحكومة القائمة وتشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ وما تبعه من رفض الحكومة المقالة قرار الرئيس الفلسطيني واقعا جديدا ألقى بآثاره على النظام السياسي الفلسطيني، وعلى جميع مناحي حياة المواطنين⁴⁵.

⁴³ مواطن، أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، رام الله: فلسطين، 2013، ص 64.

⁴⁴ مواطن، مرجع سبق ذكره، ص 64.

⁴⁵ عبد العاطي، صلاح: النظام السياسي الفلسطيني تحديات متواصلة، مجلة تسامح، ع 24، 2009، ص 95.

الفصل الثالث

الانقسام السياسي الفلسطيني وأسبابه الأيديولوجية والتاريخية

الفصل الثالث

الانقسام السياسي الفلسطيني وأسبابه الأيديولوجية والتاريخية

1.3 مفهوم الانقسام السياسي في فلسطين وجذوره التاريخية:

يشكل الانقسام عادة خطرا على تماسك بنية المجتمع الداخلية، ويهدد أيضا بانهيار مؤسساته، بسبب الصراع على السلطة، ومرافق الدولة. كذلك الحالة الفلسطينية فهي لم تسلم من خطر الانقسامات، فقد شكلت معظم مراحل تاريخها، فجذور الانقسام الفلسطيني تعود إلى ثلاثينيات القرن الماضي، فالحالة الفلسطينية لم تكن في الماضي متماسكة وموحدة تماما ليصح القول أن الانقسام الراهن هو أمر جديد بدأ فقط عام 2007، فجذور الانقسام الفلسطيني تعود إلى أبعد من ذلك، وما حدث في هذا التاريخ إنما هو نتيج لسلسلة متراكمة من الخلافات أدت في نهاية المطاف إلى الانقسام.

وفي عهد الانتداب البريطاني على فلسطين لم يغيب عن تاريخ الفلسطينيين الصراع على النفوذ والسلطة بين الزعامات الفلسطينية، والذي أخذ طابعا عائليا، كالتنافس الذي شهدته مدينة القدس بين اثنتين من الأسر المقدسية هما عائلتا الحسيني والنشاشيبي على تمثيل المقدسيين في الدوائر الحكومية والمجالس المحلية.

ففي تلك الفترة عمدت السلطات البريطانية إلى انتهاج سياسة فرق تسد في المجتمع الفلسطيني وتغذية الصراع العائلي عبر سياسة التعيينات فدعمت راغب النشاشيبي رئيسا لبلدية القدس عام 1920 وعينت أمين الحسيني في منصب المفتي في الفترة الواقعة بين عامي 1921-1937 لتعميق التنافس بين العائلتين، بهدف اختراق صفوف الحركة الوطنية وإشعال نار الفرقة لشق الحراك السياسي الفلسطيني، وانقسام الشعب الفلسطيني إلى فئتين متنازعتين بين قوى وطنية وأخرى معارضة محدثة بذلك انقساما تواصل طوال سنوات الانتداب، وكان له أوخم العواقب على

الحركة الوطنية إذ كان في مقدمة العوامل التي حالت دون توظيف القدرات البشرية والإمكانات المادية المتاحة لتوظيف الأفضل لمواجهة تحدي الاستعمار والصهيونية⁴⁶.

كان من نتائج هذا الانقسام ضرب الحركة الوطنية في القلب، وحرف الجهود عن مسارها الطبيعي في مقاومة الاستعمار البريطاني، وإخفاق انتفاضات وثورات الشعب الفلسطيني المتتالية، واكبر دليل على ذلك حرب 1948 ونتائجها، حيث كان الانقسام الأسوأ والأشد في تاريخ النضال العربي الفلسطيني في ذلك الوقت⁴⁷.

وقد تسلسل صراع شبيه إلى صفوف الفلسطينيين في فترة الستينيات من القرن العشرين أخذ صيغة التنافس بين الحركات الفلسطينية المختلفة على الرغم من توافقها على ميثاق منظمة التحرير عام 1964، وعلى العمل في إطار مؤسسات المنظمة، فتعاظمت الخلافات السياسية فيما بينها لاحقاً وبلغت حد الاقتتال بين الفصائل الفلسطينية وبخاصة بين فتح والجبهة الشعبية أثناء وجودهما في الأردن في إطار التنافس بين وطنية الأولى وقومية الثانية على قيادة المقاومة الفلسطينية حينئذ واستمر الخلاف بعد طرح برنامج النقاط العشر عام 1974 ما أدى إلى تجميد عضوية الجبهة الشعبية وفصائل أخرى في مؤسسات المنظمة وتشكيل ما سمي حينئذ جبهة الرفض⁴⁸.

يذكر أيضاً أنه حصل تشظ آخر في بداية ثمانينيات القرن الماضي، لكنه هذه المرة داخل حركة فتح نفسها بين قيادة ياسر عرفات وقيادة أبي موسى الذي تزعم حركة فتح الانتفاضة ما أدى

⁴⁶ فيصل، نعمان، الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، جامعة الأزهر: غزة، فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، 2012، ص 98.

⁴⁷ فيصل، نعمان، المصدر السابق، ص 15.

* **جبهة الرفض:** واسمها الكامل جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية، هي تكتل تشكل سنة 1974 من قبل الحركات الفلسطينية المعارضة لقرارات دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثانية عشر التي أقرت بإقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء من فلسطين وذلك كجزء من برنامج النقاط العشر. جمدت فصائل الجبهة مشاركتها في نشاط منظمة التحرير الفلسطينية. تزعمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جبهة الرفض، التي تلقت دعماً من العراق وليبيا، وانتخب أحمد اليماني (أبو ماهر) كأمين سر لها.

⁴⁸ الزبيدي، باسم، الانقسام الفلسطيني: جذور التشظي ومتطلبات التخطي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، ع 446، نيسان/أبريل 2016، ص 77.

إلى خروج الأول من شمال لبنان، ورغم أن هذه الاختلافات الناعمة والخشنة كانت تتم بالغالب بين طرفين إلا أن جميع الفصائل كانت تجد نفسها طرفاً فيها لكن ذلك لم يحل دون أن تبقى حالتا الوحدة والانقسام قائمتين إلى جانب الاتفاق والاختلاف⁴⁹.

لا شك أن ذروة تلك الخلافات جاءت مع توقيع اتفاق أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية الحدث الذي قسم الفلسطينيين إلى فريقين متخاصمين أحدهما مؤيد لاتفاقيات أوسلو وما زال يصر عليها والآخر معارض لها.

رغم ما ذكر لم يواجه الشعب الفلسطيني انقساماً أخطر من الانقسام الذي حدث في حزيران من العام 2007، فقد أدخل الانقسام القضية الفلسطينية في مرحلة صعب التكهن بنتائجها، وتبعثرت الأوراق السياسية، وأوجدت واقعا مأزوما فيما يتعلق بإدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي من جهة، ومن جهة أخرى أدخلت المشروع الوطني الفلسطيني في متاهات.

2.3 أسباب الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي ودوافعه:

ضم المجتمع الفلسطيني منذ تأسيس حركة حماس عام 1987 فصليين متباينتين من حيث تطلعاتهما ومن حيث ثقافتهما وتوجهاتهما، تمثلت الفئة الأولى بالتيار الوطني المتجسد في حركة فتح واليسار التي تبنت إستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها السياسي المتمثل بالمشروع الوطني الفلسطيني الذي يدعو إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية عبر التسوية السلمية والمفاوضات طبقاً للقرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، والفئة الثانية تجسدت بالمقاومة والتي تتمثل بحركة المقاومة الإسلامية حماس والتي تتبنى إستراتيجية إقامة الدولة الإسلامية وتحرير كامل التراب الفلسطيني⁵⁰.

ونتيجة لذلك غرست بذرة الخلاف بين التيارين الوطني والمقاومة، وبلغ الأمر بينهما إلى الاقتتال، وأصبح الانقسام مادة أساسية في الصراع الداخلي بين الفريقين حال دون تمكنهما من التعايش مع بعضهما البعض، وإلى توظيف كل طرف شرعيته وموارده وعلاقاته الداخلية والخارجية للطعن بشرعية الطرف الآخر.

⁴⁹ الزبيدي، باسم، مرجع سبق ذكره. ص 76.

⁵⁰ فيصل، نعمان، الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره،

1.2.3 الاختلاف الأيديولوجي بين حركتي فتح وحماس:

إن اختلاف الأيديولوجية بين حركتي فتح وحماس هو أصلا على البرنامج السياسي لكلا الطرفين وعلى تحديد الأولويات لهما. فحركة فتح ركزت منذ نشأتها على فكرة تحرير فلسطين وبالتأكيد على الهوية الوطنية واستقلالية القرار الفلسطيني، واستبعاد الأيديولوجيات من هوية الحركة ليتوحد الجميع في معركة التحرير وبشكل عام رفضت فتح أن يكون لها أيديولوجية أو عقيدة سياسية محددة، وفتحت المجال أمام مختلف الأفراد من كافة الأطياف الفكرية والسياسية للانضمام إليها شريطة ترك انتماءاتهم التنظيمية والحزبية السابقة⁵¹.

أما بالنسبة لحركة حماس فهي تعتمد في تكوين فكرها السياسي على مرتكزات دينية واضحة في ميثاق الحركة، فميثاقها يمثل نصا استراتيجيا في فكرها وأدبياتها يمكن الرجوع إليه، وهو الخلفية الإستراتيجية وعقيدتها السياسية التي تستند إليها، فالحركة منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيدها خطاها.

ومنذ تأسيس الحركة وجدت نفسها في مفترق أيديولوجي مع منظمة التحرير الفلسطينية فقد ورد في المادة السابعة والعشرين: "أنه يوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء"⁵².

وبعد إنشاء السلطة عام 1994 أخذت حركة حماس موقفا منتقدا ومعارضاً لها، فقد اعتبرت السلطة بأنها سلطة الأمر الواقع كونها أحد إفرازات اتفاقية أوسلو. وترى حركة المقاومة الإسلامية "حماس" أن إسرائيل وافقت على "سلطة الحكم الذاتي" والمجيء بها إلى فلسطين

⁵¹ صالح، محسن: صراع الإرادات: السلوك الأمني لحركة فتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007، ملف الأمن في

السلطة الفلسطينية 2، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2008، ص211.

⁵² مادة 1: ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، موقع الجزيرة الإلكتروني، مرجع سبق ذكره.

وتدعيمها بأكثر من 40 ألفاً من رجال الشرطة والأمن لتفرض على السلطة مجموعة من الالتزامات، أهمها ضرب المقاومة "والاختباء خلف ستار الحكم الذاتي"⁵³.

2.2.3 اختلاف الإستراتيجية (الأهداف والوسائل):

تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح وبالتوافق مع فصائلها المنضوية تحت لوائها إستراتيجيتها التي تتشدها وتتادي بها والقائمة على قيام دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وتصل إليها عبر التسوية السلمية والمفاوضات طبقاً لمقررات الشرعية الدولية⁵⁴.

أما حركة حماس فقد اعتمدت في تعريفها لأرض فلسطين عبارات ذات صبغة دينية بحتة، فقد ورد في المادة الحادية عشرة من ميثاق الحركة: "تعتقد حركة المقاومة الإسلامية حماس أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، ولا تملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس، أو كل الملوك والرؤساء، ولا تملك ذلك منظمة أو كل المنظمات سواء كانت فلسطينية أو عربية، لأن فلسطين أرض وقف إسلامي على الأجيال الإسلامية إلى يوم القيامة"⁵⁵.

3.2.3 اختلاف حول المرجعية وقيادة المشروع الوطني:

جاء في المادة الثانية من ميثاق حركة حماس أن "حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين، وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة، في التصور والاعتقاد، في السياسة والاقتصاد، في

⁵³ حركة المقاومة الإسلامية حماس، موقع الجزيرة الإلكتروني، انظر، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/55cae6d1-f04b-44b1-bda5-33c23795d40d>

⁵⁴ نعمان فيصل، مرجع سبق ذكره، ص 185.

⁵⁵ ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، موقع الجزيرة الإلكتروني، مرجع سبق ذكره.

التربية والاجتماع، في القضاء والحكم، في الدعوة والتعليم، في الفن والإعلام، في الغيب والشهادة، وفي باقي مجالات الحياة⁵⁶.

3.3 موقف حركة حماس من منظمة التحرير الفلسطينية:

ظهرت عدة مؤشرات مع نشأة حركة حماس تؤكد أنها تمثل لونا أيديولوجيا وسياسيا مغايرا لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولم يتبلور موقف واضح لحماس من المنظمة بداية انطلاق الحركة، فميثاق حركة حماس لم يشر إلى كون منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، فقد أظهر الميثاق موقفا ضبابيا حول طبيعة العلاقة التي تربط الحركة بمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث ركزت الحركة على أن الإسلام هو مرجعيتها.

رفضت حركة حماس أيضا الاعتراف بالبرنامج السياسي لمنظمة التحرير، كما ورفضت العملية التفاوضية، وشكلت مشروعها التنافسي مع منظمة التحرير، وأصبحت الساحة السياسية الفلسطينية تعاني منذ نشأة حركة حماس حالة فرز ثنائية بين تيارين أحدهما وطني وآخر إسلامي، وقد حمل التياران عناصر وتناقضات جذرية اكتسبت صفة الشمولية وتحول الخلاف بينهما إلى خلاف أيديولوجي وسياسي واجتماعي.

وأشار ميثاق حركة حماس وتحديداً في المادة (27) منه إلى المنظمة بصورة غامضة ومطمئنة في آن واحد، حيث ورد فيه: "أن المنظمة من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب، أو الأم، أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه، أو أخاه، أو قريبه، أو صديقه، فوطننا واحد ومصيرنا واحد، وعدونا مشترك"⁵⁷، ولكن الميثاق رفض الطابع العلماني للمنظمة حيث جاء فيه: "إننا لا نستطيع أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتتبنى الفكرة العلمانية... ويوم تتبنى المنظمة الإسلام كمنهج حياة فنحن جنودها..."⁵⁸، وهو موقف ناجم عن التمايز السياسي والديني، وهو ما يعني بأن حركة حماس هدفت إلى أن تتمايز بهذا التصور

⁵⁶ حركة المقاومة الإسلامية حماس، موقع الجزيرة الإلكتروني، انظر، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/55cae6d1-f04b-44b1-bda5-33c23795d40d>

⁵⁷ ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، فلسطين، المادة 27.

⁵⁸ المرجع السابق.

عن المنظمة سياسياً وهو مبرر وجودها، وفي نفس السياق أرادت أن تبين أنها لا ترغب أن تكون بديلاً، وأن تتمايز أيضاً فكرياً، بهدف الحشد السياسي التنظيمي، وهذا يشير إلى مدى تناقض برنامج حماس مع برنامج المنظمة، الذي كان من أحد أسباب عدم انخراط حماس في النظام الفلسطيني الذي كانت تمثله المنظمة⁵⁹.

4.3 الانقسام الذي أوجده اتفاق أوسلو:

تم الانتقال مع توقيع اتفاقية أوسلو من مشروع وطني مستقل-نسبياً -ومقاوم، لمشروع وطني خاضع لشروط تسوية غير متوازنة أو تسوية مغامرة مما أدى لحدوث تصدع للإجماع الوطني حول هذا المشروع وبالتالي غياب لإستراتيجية فلسطينية واضحة، وأصبح المشروع الوطني رهينة عملية تسوية سلمية انحرفت عن مسارها، وما أنتجت من اتفاقات والأخطر من ذلك أن النظام السياسي الذي مثلته السلطة أصبح أسير الموافقة الإسرائيلية حتى يجوز القول بأن إسرائيل أصبحت أحد مكونات النظام السياسي الذي مثلته السلطة الفلسطينية⁶⁰.

فمنذ توقيع اتفاقية أوسلو عارضت بعض التنظيمات الوطنية والإسلامية الاتفاق، وسعت بعضها كحركة حماس إلى إسقاطه، ومن هنا ظهرت بوادر الانقسام الفلسطيني التي جعلت من الممكن وصف اتفاق أوسلو بأنه سبب الانقسام الأكبر في الساحة الفلسطينية، فمنذ لحظة الاتفاق الأولى أصبح هناك حالة من التشرذم والانقسام الذي بدأ يتسع يوماً بعد يوم بين حركتي فتح وحماس.

وفق ذلك الاتفاق، نُظر إلى المفاوضات كآلية لإقامة سلطة ذاتية محدودة للجزء المقيم في الضفة الغربية وقطاع غزة من الشعب الفلسطيني لفترة انتقالية، وكان ذلك استبطاناً لثلاث إشكاليات تجزئية اتضحت آثارها السلبية لاحقاً، الأولى: اعتماد المفاوضات دون سواها كصيغة يتيمة لرسم العلاقة بين الفلسطينيين وإسرائيل لكن من دون التأكد من توافر شروط نجاحها وجدواها

⁵⁹ الفراء، أشرف، حركة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية، دنيا الوطن، 2014/6/18، انظر، <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/333411.html>

⁶⁰ أبراش، إبراهيم، في مفهوم الانقسام الفلسطيني، مواضيع وأبحاث سياسية، الحوار المتمدن، ع 2673، 2009/6/10، انظر <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=174641>

وقد ترتب على ذلك تعارض سياسي عميق في صفوف الفلسطينيين بين مؤيد ومعارض. أما الإشكالية الثانية فقد تمثلت بالطبيعة المؤقتة لتلك الاتفاقية ما جعلها تتسع للتأويل والتفسير ولأن تبقى عرضة للتغيير وإملاء الشروط والمواقف من قبل إسرائيل، أو التوصل مما لا تريده من إحياءات في تلك الاتفاقية. والإشكالية الثالثة تمثلت باعتماد القرارين الإشكاليين لمجلس الأمن 242 و 338 كأساس للتسوية الدائمة، وترتب على ذلك تعميق الخلافات وتأجيجها داخليا، وجاءت تلك الخلافات امتدادا للتباينات الحادة حولهما فلسطينيا وعربيا⁶¹.

كانت رؤية حركة حماس حين إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994 مرتبطة في كيفية التعامل معها، وبرفضها للانتخابات أصبحت هي القوة المعارضة الرئيسية داخل النظام السياسي الفلسطيني، وأخذت تتعامل مع السلطة على أنها سلطة أمر واقع.

اعتبرت حركة حماس أن مشروع أوصلو مضر بالقضية الفلسطينية لذا واجهته من خلال الرفض المطلق له باستمرار عملياتها العسكرية ضد الاحتلال، وشكلت معارضة سياسية وقدمت المقاومة كبديل، مما أدى إلى اصطدامها بالسلطة في مواقف كثيرة، واتهمتها السلطة بأنها تعمل على إفشال مشروعها.

وأدت مقاطعة حركة حماس أيضا للانتخابات التشريعية في كانون الثاني / يناير 1996 والرئاسية إلى تسوية مواقفها واتهامها بالانقلاب والإرهاب والخوف من قياس حجمها في الشارع الفلسطيني⁶²، فقد اتخذت الحركة موقفا رافضا للانتخابات التشريعية الأولى التي جرت عام 1996 مستندة في ذلك إلى الثوابت الإسلامية والسياسية الواضحة، إذ رأت أن ثمة مشروع خطير يتم تمريره من خلال هذه الانتخابات وهو مشروع سلطة الحكم الذاتي الذي رسمت معالمه آنذاك ليكون رسما لواقع سياسي فلسطيني جديد يقبل بالتنازل عن الحقوق الأساسية، إضافة إلى رفض الحركة مبدأ المشاركة في الانتخابات في ظل الاحتلال.

⁶¹ الزبيدي، باسم، مرجع سبق ذكره، ص 80.

⁶² أبو عامر، عدنان: قراءات في فوز حماس، ج 1، مختارات صحفية حول نجاحات حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الانتخابات البلدية، تقديم د. محمود الزهار، ط 1، يناير 2006، مركز اليمان للإعلام والتدريب، غزة، ص 2.

ومنذ اتفاق أوسلو والمجتمع الفلسطيني يعيش ثنائية حادة واستقطابا بين توجهين وفصيلين وأيديولوجيتين أو برنامجين سياسيين بين حركتي فتح وحماس، هذه الثنائية الاستقطابية شكلت معوقا حقيقيا أمام أية محاولة لقراءة تحليلية للواقع الفلسطيني من خلال استبعاده لفصائل وقوى وشرائح ورؤى أخرى، حيث يحاول كل طرف إثبات قدرته على ضرب الطرف الآخر وهذا ما يعزز أن اتفاق أوسلو عزز مفهوم الانقسام بين الفلسطينيين.

5.3 الانقسام ما بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية 2006:

استمر الانقسام الفلسطيني السياسي وواصلت حركة حماس لعب دور المعارضة السياسية للعملية التفاوضية، إلا أن موقفها من الناحية العملية نزل في اتجاه التعاطي مع الواقع السياسي القائم، وتمثل ذلك في مشاركتها في اتفاق التهدئة الذي أنجز في ربيع عام 2005 بالقاهرة⁶³.

ألقى اتفاق القاهرة عام 2005 بظلاله على الشارع الفلسطيني وعلى الفكر السياسي الفلسطيني، ففي آذار 2005 توافقت القوى الوطنية والإسلامية على إعلان القاهرة والذي كان يؤسس لمرحلة جديدة من مراحل النظام السياسي الفلسطيني، ومشاركة الجميع تحت مظلة وطنية موحدة، والعمل المشترك نحو تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية لتكون بيتا لكل قوى ومكونات الشعب الفلسطيني، وكنتيجة مباشرة لهذا الاتفاق الذي رعته مصر بدأت التحضيرات للانتخابات التشريعية حيث يؤرخ 12 آذار/ مارس من عام 2005 لمرحلة جديدة من مراحل النظام السياسي الفلسطيني عندما قررت حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية، فرحبت جميع القوى الوطنية والإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني بذلك كون هذا قرارا قد يعزز الشراكة السياسية ويدعم النظام السياسي الفلسطيني⁶⁴.

وفي عام 2006 بات واضحا أن هناك تغييرا واضحا في سياسة الحركة وتحولا هاما في مسيرتها وذلك بمشاركتها في الانتخابات التشريعية الثانية، فكانت مرحلة سياسية جديدة لعلاقات بين الحركة والسلطة الفلسطينية، حيث كانت الحركة في السابق ترفض المشاركة السياسية مع

⁶³ الأشهب، نعيم، إمارة حماس، ط1، دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع، رام الله، 2007، ص61.

⁶⁴ الدجني، حسام، مرجع سبق ذكره، ص93.

حركة فتح لأن مرجعية السلطة الفلسطينية هو اتفاق أوسلو، ولكن وبالرغم من أن المجلس التشريعي والسلطة لا زالاً قائمين وفق اتفاق أوسلو وما زال الاحتلال محاصراً لغزة ومحتلاً للضفة الغربية شاركت في انتخابات عام 2006.

تم إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية يوم الأربعاء الموافق 25 كانون الثاني/يناير 2006 في جو تسوده الديمقراطية والشفافية والنزاهة، وتمت عملية الفرز بوجود مراقبين من الخارج والداخل، وتم ذلك في ظل رفض إسرائيل، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي مشاركة حركة حماس فيها، وتهديداتها بقطع المعونات المالية عن الشعب الفلسطيني في حال فوز حماس واشتراكها أو تشكيلها للحكومة الفلسطينية القادمة.

كانت النتيجة فوز قائمة حركة حماس (التغيير والإصلاح) بـ 76 مقعداً في المجلس التشريعي، وبذلك شكلوا ما نسبته 57.6% تقريباً من أعضاء المجلس التشريعي البالغ عددهم 130 عضواً، أما حركة فتح فقد حصلت على 43 مقعداً وشكلوا ما نسبته 32.6% من هذا المجلس فقط.

بعد الفوز الذي حققته حركة حماس في الانتخابات التشريعية وما واكبه من تصريح للرئيس الفلسطيني محمود عباس بأن الأساس المركزي الذي تعمل بموجبه السلطة الفلسطينية هو مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية، واتفاقيات أوسلو، وقرارات الجامعة العربية، وخارطة الطريق، وفكرة الدولتين، وحل مشكلة اللاجئين وفقاً لقرار 194. وباشرت حركة حماس في الخارج والداخل اجتماعات مكثفة أقرت في نهايتها اختيار إسماعيل هنية أبرز قيادات حماس في قطاع غزة ليتولى رئاسة الحكومة العاشرة⁶⁵.

وفعلاً تم تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة من قبل حركة حماس بمفردها، بعد فشل مفاوضات مكوكية لتشكيل حكومة ائتلافية انتهت برفض كافة القوى والفصائل المشاركة في المشاركة فيها، وقد عزا أحمد عبد الرحمن الناطق باسم حركة فتح آنذاك رفض حركته المشاركة

⁶⁵ نافع، بشير، وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، بيروت: لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007، ص 25.

في الحكومة إلى أن حركة حماس رفضت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني كما رفضت وثيقة الاستقلال الوطني، ورفضت الاعتراف بالقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية وبالاتفاقات التي عقدتها السلطة وكذلك رفضت قرارات الشرعية الدولية واصفا الحكومة الجديدة بأنها تمثل انقلابا سياسيا على السلطة⁶⁶.

ازداد النظام السياسي تأزما بعد رفض اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يوم الثالث والعشرين من آذار/مارس 2006 برنامج الحكومة الذي قدمه رئيس الوزراء المكلف إسماعيل هنية، فبات النظام السياسي الفلسطيني بثلاث مرجعيات الأولى منظمة التحرير الفلسطينية والتي تعتبر الإطار الموحد للقوى السياسية الفلسطينية، والثانية هي السلطة الفلسطينية باعتبارها نظاما فرعيا للمنظمة أسست بقرار منها ليجيب ويتعامل مع استحقاقات سياسية مرتبطة بالتسوية السياسية التي ألزمت المنظمة نفسها بها، والطرف الثالث هو حركة حماس التي أصبحت في ذلك الحين تقود الحكومة وتسير السلطة من باب الانتخابات دون أن تكون جزءا من منظمة التحرير الفلسطينية⁶⁷.

تعرضت الحكومة الفلسطينية آنذاك لحصار اقتصادي وسياسي خانق ووضعت تحت ضغوط داخلية وإقليمية ودولية، نتيجة تمسك حركة حماس بمبادئها الراضية بالاعتراف باتفاقيات أوسلو القائمة على أساس الاعتراف بالوجود الإسرائيلي في فلسطين. وحدثت خلافات وإشكاليات أسفرت عن صدام بين حركة فتح وحركة حماس إلى أن اتسعت فجوة الخلاف بينهما مما أدى إلى حالة الانقسام في حزيران/يونيو 2007، وإعلان حكومة الطوارئ بقرار من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ووصول الشعب الفلسطيني إلى كيانين منفصلين وما تبع ذلك الانقسام من تطورات على الساحة الفلسطينية أسفر عنه الحصار والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

بعد أحداث حزيران/يونيو 2007 تأزم الوضع الداخلي الفلسطيني على مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والاجتماعية، وانفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتعددت مصادر القرار،

⁶⁶ صالح، محسن: قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، بيروت: لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007، ص26.

⁶⁷ أبراش، إبراهيم: العلاقة الملتبسة ما بين حكومة حماس والمنظمة بعد رفض اللجنة التنفيذية، دنيا الوطن،

2006/3/22، انظر <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/40516.html>

وبدأ الوضع السياسي في الساحة الفلسطينية يسير في خطين متوازيين الأمر الذي أدى إلى الجمود والاحتقان، وامتد الانقسام ليشمل المؤسسات الوطنية والأهلية، ولا يزال يتعمق يوما بعد يوم في الجسم الفلسطيني دون إيجاد مخرج أو حلول له وهذا ما يؤثر بشكل كامل على المسيرة النضالية الفلسطينية ويهدد وحدة المشروع الوطني والنظام السياسي الفلسطيني بأكمله، فالانقسام ضرب قدرة الشعب للوصول إلى هدفه الوطني من خلال السلام العادل ومن خلال المقاومة كحالة وطنية شمولية.

الفصل الرابع

السياسة الخارجية الفلسطينية

الفصل الرابع

السياسة الخارجية الفلسطينية

1.4 تمهيد:

يستدعي الخوض في دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلاقات الدولية الرجوع إلى الخلفية المعرفية والفكرية، والمرجعية النظرية لها، أي أن هناك علاقة تلازمية بين الجانب المفاهيمي والنظري من جهة والواقع العملي من جهة أخرى، ويعتبر فهم وتحليل هذه العلاقة السبيل إلى الحقيقة العلمية المبنية على التفسير العلمي الذي يبحث في تداعيات الانقسام الفلسطيني على السياسة الخارجية، ومن أجل ذلك ونظراً لأهمية السياسة الخارجية، سيقوم الباحث من خلال هذا الفصل بعرض مجموعة من المفاهيم والمصطلحات، التي لها علاقة بمضمون الدراسة، حيث تعتبر المفاهيم أداة ذهنية تحليلية يتصور بها الباحث مادة بحثه، ويتم عن طريقها وضع المنطلقات الأساسية لأي دراسة علمية.

2.4 مفهوم السياسة الخارجية:

لا يوجد تعريف موحد للسياسة الخارجية، ولكن بالرغم من ذلك هناك محاولات جادة من طرف الباحثين لوضع حدود مفاهيمية للسياسة الخارجية، وتتفاوت نواحي التركيز فيها وتختلف مفاهيمها باختلاف رؤية كل باحث ومفكر سياسي، وهذا يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية.

ومن هذه التعريفات لمفهوم السياسة الخارجية:

تعرف بأنها مجموعة من الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم وكيف تسعى الدول وبشكل عام عبر سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء⁶⁸.

⁶⁸ قوسينا : الموسوعة الميسرة لمصطلحات السياسة، 2005، ص247.

ويعرفها آخرون: بأنها خطة أو إستراتيجية علنية تحكم عمل الدولة مع العالم الخارجي بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانات المادية والعسكرية، وهي ليست مقتصرة على الدول بل إن الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها⁶⁹.

وعرفها Charles Hermann "تلك السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم و التي يهدفون من خلالها للتأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى"⁷⁰.

أما فلدمير سوجاك Vladimir Seajack فيرى أنها أساسا نشاط الدولة الموجه للدفاع عن مصالحها في الخارج، من خلال العلاقة مع الدول الأخرى، أو عناصر الجماعة الدولية⁷¹.

وقدم Rosenau James تعريفا أكثر شمولية للسياسة الخارجية بقوله: "مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة" أو بأنها "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي، بشكل يتفق مع الأهداف المحددة سلفا"⁷².

وهناك من حاول تعريف السياسة الخارجية من خلال تحديد المراحل الكبرى لصياغتها، فيرى أن السياسة الخارجية لأي دولة هي رعاية لمصالحها خارج حدودها وذلك من خلال صياغة مصالح تلك الدولة في شكل أهداف قابلة للتحقيق مع الوضع بعين الاعتبار ما هو كائن وما يجب أن يتحقق، وكذلك من خلال تحديد محتوى ومضمون السياسة الخارجية وتنفيذها⁷³.

⁶⁹ الحسان، بوقنطار، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 1987، ص14.

⁷⁰ سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1998، ص8.

⁷¹ Vladimir sojack, international relations in our times, Praha: statni pedagojicke, p43.

⁷² محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص8.

⁷³ محمد موسى، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، ج1، بيروت، دار البيارق، 1993، ص ص22-23.

3.4 السياسة الخارجية الفلسطينية:

تعتبر الدبلوماسية في الحالة الفلسطينية استثناء، فقد نشأت وتطورت في ظروف مختلفة عن نظيراتها في معظم دول العالم، حيث نشأت في ظل عدم وجود كيان فلسطيني مستقل ذي سيادة، كذلك لم يتم التعاطي معها من داخل الأراضي الفلسطينية وإنما من داخل أراضي الغير، نظرا لافتقار منظمة التحرير لأرض تمتلك السيادة عليها، وذلك بسبب خضوع كامل التراب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي، وقد أخذ العمل الدبلوماسي الفلسطيني بالتوسع والتطور، واحتل موقعا مرموقا في العملية النضالية والثورة الفلسطينية، فبالرغم من الظروف الصعبة والمراحل المعقدة التي واجهت العمل السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، إلا أن الدبلوماسية الفلسطينية استطاعت عبر عقود من الزمن أن تحقق انجازات ونجاحات كبيرة على صعيد العلاقات الدولية فاستطاعت كسب الأصدقاء والرأي العام الدولي إلى صف القضية الفلسطينية وأثبتت عدالتها للجميع⁷⁴.

ولكن ساد التوتر بين الدائرة السياسية في منظمة التحرير وبين وزارة خارجية السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1993 (بعد اتفاقات أوسلو) حيث التبست البنية والوظيفة بين منظمة التحرير الفلسطينية، والتي هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وبين السلطة التي أفرزتها تفاهات أوسلو، وذلك حول استراتيجية إدارة العلاقات الفلسطينية الدولية.

فمنذ قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 تم إنشاء وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتقوم مقام وزارة الخارجية، وفي سنة 2003 أنشئت وزارة الخارجية تلا ذلك إقرار قانون السلك الدبلوماسي* سنة 2005، ثم إقرار الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية 2006، أي أن الفترة الممتدة

⁷⁴ أبو عباه، سعيد، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، دار الشيماء للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص8.
* إقرار المجلس التشريعي لقانون السلك الفلسطيني لا يشكل مساسا أو انتقاصا من منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهي مرجعية السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك التزاما بما ورد في مقدمة القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

من 1994 إلى 2006 لم يكن لدى السلطة وزارة خارجية بالمعنى المتكامل لإدارة علاقاتها الدولية من خلال الوزارة⁷⁵.

4.4 مراحل السياسة الخارجية الفلسطينية:

1.4.4 الدبلوماسية الفلسطينية قبل نشوء منظمة التحرير الفلسطينية:

زادت الهجرات اليهودية إلى فلسطين بدعم ومساندة من بريطانيا، ما أوجع الشعور القومي للفلسطينيين، ودفعهم إلى المواجهة مع بريطانيا عبر المظاهرات والاحتجاجات والإضرابات، وعزز من ظهور الزعامات الفلسطينية التي أخذت على عاتقها قيادة العمل السياسي الفلسطيني، مما أسهم في ظهور بدايات العمل الدبلوماسي الفلسطيني، حيث اعتمدت الدبلوماسية الفلسطينية في تلك الفترة على دبلوماسية المؤتمرات⁷⁶.

وعندما تقدمت بريطانيا بطلب إلى الأمم المتحدة لمناقشة موضوع إنهاء انتدابها على فلسطين صدر القرار عام 1947م رقم 181 والذي ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين: يهودية وعربية، حيث قبلت الحركة الصهيونية بالقرار بينما رفضه العرب وقرروا إسقاطه بالقوة المسلحة، حيث دخلت فلسطين في دوامة من العنف، ودخلت الجيوش العربية فلسطين لتحريرها ومنع التقسيم، وكانت النتيجة إعلان قيام إسرائيل على 78% من مساحة فلسطين. ومن هنا كانت البدايات الأولى لتعامل الأمم المتحدة مع القضية الفلسطينية دبلوماسياً.

كانت بداية الدبلوماسية الفلسطينية في تلك الفترة بعقد المؤتمر الوطني الأول في قطاع غزة بتاريخ 1948/9/30 برئاسة الحاج أمين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا، واعتبر المجلس

⁷⁵ عبد الحى، وليد، السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية (1993-2013)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2015، بيروت، ص2.

⁷⁶ أحمد، حسام، اثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية 1993-2014، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأقصى، 2016، ص53.

أن الإدارة المدنية المؤقتة هي حكومة عموم فلسطين، والتي رأسها احمد حلمي عبد الباقي، ورفض المجلس قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما مارس الفلسطينيون العمل الدبلوماسي من خلال عضوية فلسطين في جامعة الدول العربية⁷⁷.

إن تقييم الدبلوماسية الفلسطينية في هذه المرحلة وما يليها حتى قيام منظمة التحرير يغلب عليه المروحة بين الإرياك والعجز والعشوائية والتوسلية وغياب المشروع الموحد، نتيجة لضعف الأدوات، وعدم وحدة مرجعية القيادة السياسية والمناكفات بينها، إضافة إلى التدخلات العربية في صنع القرار الفلسطيني⁷⁸.

2.4.4 العمل الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية:

فرضت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها بقوة على الأرض، من خلال تأييد قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني لها، ومن خلال تقديم الدعم المالي العربي مما ساعدها في تثبيت مؤسساتها وأصبحت الجهة الأوسع تمثيلاً للشعب الفلسطيني.

أسست منظمة التحرير الفلسطينية لمرحلة جديدة من تاريخ الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، وعملت على إنشاء الدائرة السياسية للمنظمة كمسؤولة عن العلاقات الخارجية مع دول العالم برئاسة فاروق القدومي لتقوم بإدارة النشاطات السياسية للمنظمة مع الدول والأحزاب والمنظمات العربية والأجنبية بما فيها الأمم المتحدة.

فقد بدأت عملها الدبلوماسي من خلال عضويتها في جامعة الدول العربية، ثم سعت إلى الانضمام بقوة لمنظمات دولية أخرى مثل دول عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة لتعزيز وجودها دولياً وكسب مساندة دول العالم للقضية الفلسطينية.

⁷⁷ احمد، حسام، مرجع سبق ذكره، ص53.

⁷⁸ فياض، علي، التجربة الدبلوماسية الفلسطينية: الطريق الدبلوماسي الى الدولة، صامد الاقتصادي، ع 118، 1999، ص78.

حققت الدبلوماسية الفلسطينية في تلك الفترات العديد من الانجازات، أهمها إقامة علاقات داعمة للقضية الفلسطينية، كما تمكنت من الحصول على اعتراف العالم بحق منظمة التحرير الشرعي في تمثيل الشعب الفلسطيني، وعملت على إقامة السفارات والقنصليات في دول العالم.

3.4.4 العمل الدبلوماسي بعد اتفاقية أوسلو وتشكيل السلطة الفلسطينية (1994-2006):

تم في هذه المرحلة وضع أسس العمل السياسي الفلسطيني، فقد أفرز اتفاق أوسلو واقعا جديدا حيث شكل بداية مرحلة جديدة للعمل السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، كما وفر هذا الاتفاق الشرعية للسلطة الفلسطينية للتعامل معها دوليا، وحدد لها مهامها في إدارتها، وعزز من دورها على حساب دور منظمة التحرير الفلسطينية، وأصبح اتفاق أوسلو المرجع الرئيس لأي حل سياسي للقضية الفلسطينية والذي كان تركيزه على المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي وعقد الاتفاقيات والتفاهات مع إسرائيل من خلال مؤتمرات أو جهود سياسية دولية، مما أثر سلبا على الأداء الدبلوماسي وخاصة بعد ظهور خلافات حادة حول صلاحيات العمل الدبلوماسي بين الدائرة السياسية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية.

انصبّت الجهود الفلسطينية نحو تحقيق الأهداف عبر المفاوضات، بعد تسلم السلطة الفلسطينية زمام الأمور في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحظيت منظمة التحرير الفلسطينية بقبول غربي وتم فتح قنوات اتصال بين المنظمة والدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

شكل الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات محور الحركة السياسية والدبلوماسية الفلسطينية من خلال الاتصالات الدولية الحثيثة التي كان يجريها، والجولات المكوكية التي تميز بها على مختلف دول العالم، بشكل خاص الدول المؤثرة في عملية السلام وذات الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط، لهذا تركزت أهداف وغايات الدبلوماسية الفلسطينية في تلك الحقبة على شرح وتوضيح المواقف الفلسطينية من قضايا المفاوضات، والعمل على إقناع العالم بضرورة دعم قيام الدولة الفلسطينية، باعتبارها مفتاح السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، والتركيز على دعم الدول المؤثرة في مسار المفاوضات بدعم الموقف الفلسطيني فيها، وتوسيع دائرة الاعتراف الدولي

بالحقوق الفلسطينية المشروعة⁷⁹. حيث ركزت السياسة الفلسطينية على ملف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي على حساب الجوانب الأخرى.

اتسمت هذه المرحلة بتراجع تدريجي في مكانة القضية الفلسطينية لدى المجتمع الدولي، حيث عانت الدبلوماسية الفلسطينية من ضعف التعامل مع المستجدات التي واجهت القضية الفلسطينية، كما اتسمت بإخفاق السلطة الفلسطينية وفشلها في حمل المجتمع الدولي لوقف الاستيطان الصهيوني والممارسات الإسرائيلية الأخرى في مناطق الضفة الغربية.

1.3.4.4 أثر اتفاق أوسلو على الأداء الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية:

بعد توقيع اتفاقية أوسلو انحسر دور منظمة التحرير الفلسطينية في العمل السياسي لصالح السلطة الفلسطينية، نتيجة تعدد مرجعيات العمل الدبلوماسي وتضارب الصلاحيات في هذه المرحلة، حيث ظهرت خلافات واسعة بين كل من الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية ووزارة الخارجية في السلطة الفلسطينية، وظهرت السلطة الفلسطينية ومدعومة سياسيا وماليا من المجتمع الدولي لتمارس صلاحياتها وفق اتفاق أوسلو، وتم تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية.

ويرى الدكتور صائب عريقات أن اتفاقية أوسلو أثرت على الأداء الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وذلك من خلال أنها⁸⁰:

- أعطت اتفاقية أوسلو منظمة التحرير الفلسطينية شرعية بالإضافة إلى شرعيتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.
- وضعت أوسلو "شروطا" على جانبي الاتفاق بحيث ألزمت الطرفين بتبعاتهم المنصوص عليها.

⁷⁹ صلاحيات، أنس، دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين 2005-2013، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: فلسطين، 2015، ص 81.

⁸⁰ مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور صائب عريقات، رام الله، فلسطين، 2017/4/17.

- دخلت منظمة التحرير الفلسطينية بقوة في المحافل الدبلوماسية الدولية وأصبح أداؤها متعلقاً ومرتبطة بقوانين وشروط هذه المحافل.

- أفرزت اتفاقية أوسلو العديد من الخبرات الفلسطينية الدولية التي لعبت دوراً مهماً وإضافياً وأكثر فاعلية من تلك الأدوار قبل أوسلو والتي كانت بغالبيتها علاقات صداقة مع دوائر وفعاليات متجذرة بالعمل الثوري ومؤيدة للفلسطينيين بشكل عام.

- أصبح عمل منظمة التحرير الفلسطينية الدبلوماسي (إضافة إلى وزارة الخارجية) الآن أصبح أكثر عمقا وتعقيداً، لأن العلاقات الدبلوماسية انتقلت من علاقات مع أطراف صديقة إلى علاقات دبلوماسية أكثر تعقيداً.

أما خضر خضر فيرى أنه "أصبح هناك كيان لبناء دولة بعد عودة العديد من الكوادر الفلسطينية للمنظمة وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، فساهم ذلك في تحسين الأداء الدبلوماسي لإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية عبر قنوات التفاوض الدبلوماسي مع العديد من دول العالم ذات العلاقة، مما أوجد مؤسسات فرعية ذات علاقة تقوم بأداء سياسي وثقافي واجتماعي مع العديد من تلك الدول، ورفع التمثيل الدبلوماسي للمنظمة إلى مستوى دولة في كثير من الدول الأجنبية، وزيادة عدد أعضاء السلك الدبلوماسي في كثير من سفارات دولة فلسطين"⁸¹.

بينما يرى نبيل عمرو أنه في البدايات أثر اتفاق أوسلو بصورة ايجابية لأن المنظمة وقعت الاتفاقيات باسمها، وبالتالي كل الأنشطة السياسية والدبلوماسية التي مورست في بداية تأسيس السلطة الوطنية أو بداية تطبيق اتفاق أوسلو كانت مسنودة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي شهدت حالة من النشاط الكبير والواسع والمتداخل، ولأن الكل كان يعمل من خلال منظمة التحرير من أجل هدف الدولة بمعنى أن أوسلو هي محطة ترسلنا إلى الدولة. أما بالنسبة للجانب السلبي فيرى أن أوسلو بعد أن قامت السلطة الوطنية وترسخت مؤسساتها صارت بالنسبة للعالم بديلاً مجسماً عن منظمة التحرير، وصار التعامل الدولي مع السلطة أكثر بكثير مما هو مع المنظمة،

⁸¹ مقابلة أجراها الباحث مع خضر خضر، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية، 2017/4/25.

فأصبحت منظمة التحرير مجرد غطاء سياسي لوضع السلطة الوطنية، وهذا أضعف الطرفين) أضعف المنظمة التي هي الشرعية ولكن بدون مقومات فعلية مؤسساتية وكذلك أضعف السلطة التي هي مؤسساتية ولديها موازنة ولديها وزارات ولكن شرعيتها منقوصة لأن العالم لا يعتبرها إلا ممثلاً للفلسطينيين في المناطق المحتلة من قبل إسرائيل⁸².

إذن هناك تأثير سلبي وتأثير إيجابي والارتباط بهذه الصورة أدى إلى إضعاف الطرفين، وعندما كانت السلطة والمنظمة تواجهان استعصاء سياسياً كان الثمن يدفع من قبل الطرفين لدرجة أن المنظمة صارت شرعية داخل إطار شكلي، والسلطة الوطنية الفعل الموجود، ولكن أيضاً بشرعية ناقصة وهذا ما أدى إلى تراجع أداء النظام السياسي الفلسطيني الذي أسسته منظمة التحرير الفلسطينية وقبل أن ينضج ويكتمل يععم نفسه على ما بعد أوسلو بُتِر في منتصف الطريق ولم تنجح السلطة في إقامة نظام بديل.

أما الدكتور عبد الستار قاسم فيؤكد أن اتفاق أوسلو وملحقاته أعطى منظمة التحرير خبرة في العمل الدبلوماسي، ومع الزمن تحسن الأداء، ويضيف أن البروتوكول الدبلوماسي هو الذي تحسن وليس القدرة على انتزاع حقوق من خلال الدبلوماسية، وأكبر دليل على ذلك أنه بعد أكثر من ثلاثة وعشرين سنة من المفاوضات لم يستطع الفلسطينيون أن ينتزعوا شيئاً من خلال الدبلوماسية، أما من ناحية الأمور الفنية والبروتوكول وكيفية التعامل مع الآخرين ومقابلتهم، الخ، فهو يرى أن الأداء تحسن⁸³.

ويرى إبراهيم أبو شبكة "أن منظمة التحرير حققت انجازات كبيرة في تاريخ الدبلوماسية الفلسطينية، لكن تراجع الأداء الدبلوماسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو حتى وصل إلى أدنى مستوى في المرحلة الحالية، ويضيف أبو شبكة "أن هناك إشكالا بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية في ما يتعلق بالعمل الخارجي، فلقد تميزت الفترة التي لحقت اتفاق أوسلو بتضارب الصلاحيات وتعدد المرجعيات في العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وغياب برنامج

⁸² مقابلة أجراها الباحث مع نبيل عمرو، رام الله، فلسطين، 2017/3/20.

⁸³ مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور عبد الستار قاسم، نابلس، فلسطين، 2017/3/27.

منظم وخطة واضحة لهذا العمل، وقلة الإمكانيات، وضعف الحنكة السياسية والدبلوماسية عند القائمين على هذا العمل، وقلة واختزال مفهوم الدبلوماسية الفلسطينية بالمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، وتردي أداء الجانب الفلسطيني فيها، بالإضافة إلى الدعم الأمريكي المطلق للسياسة والدبلوماسية الإسرائيلية في ظل نظام دولي أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة وترسم السياسة الخارجية فيه، ما سمح للجانب الإسرائيلي إلى تحريك بوصلة العمل الفلسطيني بما يتماشى مع أهدافه⁸⁴.

وقد تميزت هذه المرحلة بانحسار دور منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد في العملية السياسية والدبلوماسية، وبروز دور السلطة الفلسطينية بقيادة فتح التي أخذت بالأمر الواقع هذه الأدوار من المنظمة، كما تميزت هذه المرحلة بالانفتاح على الغرب خصوصا الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على حساب دول أخرى مثل الهند والصين وإفريقيا التي دعمت القضية الفلسطينية طيلة مسيرة النضال، كذلك اختزال مفهوم العمل الدبلوماسي الفلسطيني في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي ما أثر على طبيعة العمل الشمولي المتكامل، وفشل الأداء الدبلوماسي الفلسطيني بعد أوسلو، فلا هو نجح بالمفاوضات، ولا نجح في الترويج لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة المشروعة وغسلها من الشوائب الإرهابية التي لطختها بها الدبلوماسية الإسرائيلية وحليفاتها الأمريكية، فنتيجة الخطاب الفلسطيني المغلوط وغير المخطط له وغير الممنهج سياسيا وقانونيا لخدمة القضية الفلسطينية أولا قبل خدمة هذا الفصيل أو ذاك، وأصبح الكثيرون في العالم يظنون عندما يسمعون وصف الرئيس الفلسطيني أو رئيس الوزراء الفلسطيني أن هناك دولة فلسطينية تتنازع مع إسرائيل على بعض المكتسبات الحدودية، لذلك تم تهميش مصطلح الاحتلال والواجبات الملقة على عاتقه كما أقرتها اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 ومركزيته في الصراع مع إسرائيل، وهذا بحد ذاته إيهام كبير للرأي العام الذي كسبته إسرائيل وفيه إضعاف لجوهر القضية الفلسطينية ومضمونها الأساسي⁸⁵.

⁸⁴ مقابلة أجراها الباحث مع إبراهيم أبو اسبيكا، غزة، فلسطين، 2017/4/29.

⁸⁵ المرجع السابق.

استطاعت الدبلوماسية الفلسطينية أن تحقق العديد من الانجازات بالرغم من كونها مكبلة ومقيدة باتفاق أوسلو والذي منعها من اعتماد أشكال متنوعة للعمل الدبلوماسي، ولكن اتفاق أوسلو أوجد لها دعماً دولياً ومساندة واسعة من العديد من دول العالم بما فيها الدول الكبرى مما ساعدها في إنشاء علاقات متنوعة وكسب مساندة عربية ودولية بأشكال متعددة ولكن بقيت جميع هذه النجاحات في إطار نصوص اتفاق أوسلو.

ويقول محسن صالح انه في مرحلة ما بعد أوسلو حصل انفتاح أوروبي أمريكي على المنظمة وعلى قيادتها، وأيضاً حصل انفتاح إسرائيلي على الطرف الفلسطيني الذي يقود منظمة التحرير، ويضيف صالح أن اتفاق أوسلو عبّد الطريق إلى إنشاء السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما فتح الطريق إلى عودة قيادات فتح في المنظمة للضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن هناك أثمان كثيرة دفعت بسبب هذا الاتفاق أبرزها توقف استخدام ورقة المقاومة كداعم للعمل الدبلوماسي الفلسطيني، فأصبحت منظمة التحرير بلا أسنان وبلا مخالب وغير قادرة على استخدامها في العمل الثوري والنضالي والكفاحي المسلح، وبالتالي تغير الخطاب الثوري إلى خطاب سلمي، وعادت منظمة التحرير تموضع نفسها من منظمة تحرير إلى حالة تتناسب مع الشروط الأمريكية والإسرائيلية، وبالتالي رسمياً بالنسبة لقيادة منظمة التحرير أصبحت تتعامل مع دولة اسمها إسرائيل تعترف بها⁸⁶.

4.4.4 مرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية (2006-2016):

تعددت الجهود في هذه المرحلة وحدث انقسام في بنية السلطة السياسية الفلسطينية، وأصبح هناك مسار ثنائي للسياسة الخارجية الفلسطينية، الأول هو المسار الذي تقوده حركة حماس من خلال حكومتها في قطاع غزة، والثاني تديره السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، مما أسهم في تردي السياسة الخارجية الفلسطينية وتعرّش مسار المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

⁸⁶ مقابلة أجراها الباحث مع محسن صالح، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات، 2017/4/18.

5.4 ركائز العمل الدبلوماسي الفلسطيني بعد تشكيل السلطة الفلسطينية:

بعد توقيع اتفاقية أوسلو أصبحت السياسات المتبعة، والمهام الدبلوماسية المنفذة من قبل السلطة الفلسطينية، ومؤسساتها تتم في إطار نصوص الاتفاقية، فقد اعتمدت على مجموعة من الركائز أهمها:

1. الالتزام بمرجعيات أوسلو لحل القضية الفلسطينية.
 2. الاعتماد على إستراتيجية المفاوضات: منذ عام 1993 كانت أولويات الدبلوماسية الفلسطينية تتمحور حول خيار المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي للوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية، وقد حاولت السلطة الفلسطينية تسخير كافة المؤسسات الفلسطينية العاملة في المجال الدبلوماسي من أجل كسب دعم ومساندة مختلف القوى المؤثرة الرسمية والإقليمية والدولية في المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي⁸⁷.
 3. استمرار إدارة العمل الدبلوماسي بنفس الدبلوماسيين السابقين.
 4. اعتماد السلطة الفلسطينية على أموال المانحين لإدارة مهامها.
- تأثر العمل الدبلوماسي الفلسطيني سلبيًا باعتماد بنود اتفاق أوسلو كمرجعية رئيسية للمفاوضات، وإهمال السلطة الفلسطينية قرارات الشرعية الدولية، وأهمية المساندة العربية والدولية في مفاوضاتها، كما تأثرت الدبلوماسية حول من يمثل الخارجية الفلسطينية فعليًا إضافة إلى الانقسام الذي كرس حكومتين أحدها في قطاع غزة والأخرى في الضفة الغربية⁸⁸.

6.4 آليات السياسة الخارجية التي تتبعها السلطة الفلسطينية:

يمكن حصر حدود حركة السلطة الفلسطينية تجاه السياسة الخارجية باعتمادها على المفاوضات مع إسرائيل وعلى المؤتمرات الدولية، والأمم المتحدة، وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي المسؤولة عن العلاقات الخارجية، وأن وزارة الخارجية تعمل وفق أجندة المنظمة.

⁸⁷ أحمد، حسام، اثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية 1993-2014، رسالة ماجستير منشورة، غزة، فلسطين،

جامعة الاقصى، 2016، ص 86.

⁸⁸ المرجع السابق، ص 84.

يرى نبيل عمرو "أن السلطة الفلسطينية تعتمد حالياً على المؤتمرات الدولية وتعتمد على الأمم المتحدة وعلى الزيارات، وهذه تقريباً هي حدود حركة السلطة الوطنية ومنظمة التحرير، لأنه عندما يكون رئيس السلطة هو رئيس المنظمة بالتالي يكون هناك اندماج في الأداء السياسي، لذلك تعتمد السلطة على الزيارات والعلاقات الثنائية وتعتمد على المؤتمرات كذلك على الأمم المتحدة، وتقوم بذلك وزارة الخارجية الفلسطينية، بينما هذه بالأساس مهمة الدائرة السياسية لمنظمة التحرير التي ضعفت وتلاشت تقريباً، لا يوجد آليات محسومة في عمل السلطة فغالبا ما تقوم السلطة بفعل مبادر بمعنى أنه إذا صدر موقف ترد عليه لذلك أنا لا استطيع القول أن لدينا سياسة مرسومة متماسكة متكاملة ولا أداة ذات منهج محدد لا هي بدرجة عالية من الارتجال ودرجة عالية جداً من ردود الفعل"⁸⁹.

بينما يؤكد خضر خضر أن السياسة الخارجية التي تتبعها السلطة الفلسطينية تكون من خلال⁹⁰:

1. تفعيل دور السفارات في نشر الرؤية الفلسطينية تجاه كافة القضايا.
 2. تطوير مواقف السلطة في التعامل الدبلوماسي مع الدول.
 3. العمل بشكل جاد على الوصول إلى المحافل الدولية في كافة منظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة.
 4. حث السفراء على تقييم صورة القضية الفلسطينية كقضية مركزية لشعب جاثم تحت الاحتلال.
- ويضيف خضر أن السياسة الخارجية ساهمت في دحض الدعاية الإسرائيلية تجاه حقوق الشعب الفلسطيني الراسخة في حق العودة والتحرير⁹¹.

⁸⁹ مقابلة أجراها الباحث مع نبيل عمرو، رام الله، فلسطين، 2017/3/20.

⁹⁰ مقابلة أجراها الباحث مع خضر خضر، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية، 2017/4/25.

⁹¹ المرجع السابق.

ويرى أبو اشبيكا أن السلطة تتبنى مجموعة من المبادئ والعمليات والمفاهيم التي تشكل أساساً منطلقاً لسياستها الخارجية في التفاعل مع كافة القضايا الدولية والإقليمية، وفي التعامل مع مختلف الدول والكيانات السياسية في العالم وفق المنطلقات التالية⁹²:

1. الحفاظ على استقلالية القرار الفلسطيني الذي يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني الحرة.
2. الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، ومراعاة قواعد حسن الجوار وعدم السماح بالتدخل في شؤون فلسطين الداخلية.
3. إقامة علاقات طيبة مع جميع الدول على قاعدة المساواة والاحترام المتبادل وبما يضمن صياغة وتحقيق المصلحة العليا الفلسطينية.
4. الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وأهدافها وقواعد القانون الدولي لإعلان حقوق الإنسان.
5. الوقوف إلى جانب الحق والشرعية الدولية ومساندة القضايا العادلة.
6. الالتزام بمبادئ حركة عدم الانحياز.
7. الالتزام بمبادئ التعايش السلمي والعمل مع جميع الدول من أجل تحقيق السلام الدائم والقائم على العدل واحترام الحقوق.
8. الالتزام بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية، ورفض التهديد بالقوة أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستغلالها أو سلامة أراضي أي دولة أخرى وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها.

ويرى عبد الستار قاسم: "أن أهم آلية تتبعها السلطة الفلسطينية هي آلية الضعف، لأنها تحرص كل الحرص على البقاء ضعيفة، وعلى مهاجمة أو القضاء على أي منفذ للقوة بالشارع الفلسطيني أو للشعب الفلسطيني، أي أنه إذا ظهر تنظيم قوي تعاديه، وإذا ظهرت شخصيات قوية

⁹² مقابلة أجراها الباحث مع إبراهيم أبو اشبيكا، غزة، فلسطين، 2017/4/29.

أيضا تعاديهها، وإذا كان هناك دعوات من أجل مراكمة القوة لمواجهة التحديات أيضا تعاديهها، فهي تستند إلى حد كبير من الضعف على اعتبار أن الضعف يمكن أن يؤدي إلى استدرار شفقة وعطف الآخرين، فالسلطة دائما تحاول أن تثبت أننا ضعفاء وأننا لا نستطيع أن نطعم أنفسنا ويجب أن يمنحونا الأموال وما شابه ذلك لعل وعسى أن يكون هناك استدرار العطف لكن حتى الآن لم يحصل"⁹³.

⁹³ مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور عبد الستار قاسم، نابلس، فلسطين، 2017/3/27.

الفصل الخامس

أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية

الفصل الخامس

أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية

1.5 انجازات ومعوقات السياسة الخارجية الفلسطينية:

يمكن اعتبار الانقسام الفلسطيني الحالي بأنه الحالة الأصعب والأشد في تاريخ القضية الفلسطينية، فقد ألحق الانقسام ضررا بالقضية الفلسطينية وبالمجتمع، وأوصل القضية الفلسطينية إلى طريق مسدود، وزاد من معاناة الشعب الفلسطيني الذي ما زال يخضع للاحتلال الإسرائيلي.

وعلى الرغم من الجهود العربية والدولية وتعدد الاتفاقيات بين الأطراف الفلسطينية ومحاولات ترتيب البيت الفلسطيني وإنهاء الانقسام، وتوقيع اتفاق القاهرة في آذار/مارس 2005 ووثيقة الوفاق الوطني أيار/مايو 2006 واتفاق مكة شباط/فبراير 2007 وإعلان الدوحة 2012، إلا أن الانقسام الداخلي الفلسطيني لم ينته، فما زالت تأثيراته وتبعاته بادية على كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في وقت طغت فيه جهود الحوار لإعادة الوحدة ورأب الصدع الداخلي الفلسطيني على مجمل التحركات السياسية والحزبية.

1.1.5 انجازات الدبلوماسية الفلسطينية:

كانت الدبلوماسية الفلسطينية وما زالت مكبلة باتفاق أوسلو، وهذا منعها من اعتماد أشكال متنوعة للعمل الدبلوماسي، فقد تم اختزال مفهوم الدبلوماسية الفلسطينية بالمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، واستمرت السلطة الفلسطينية في المراهنة على إستراتيجية المفاوضات مع إسرائيل، فبعد مرور أكثر من عشرين عاما على توقيع اتفاقية أوسلو، لم يتم تحقيق أي انجاز سياسي، فالاستيطان والقتل والتهمير ما زال مستمرا في الأراضي الفلسطينية.

ويرى صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين، وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أنه من أهم انجازات السلطة الفلسطينية الاعتراف الدولي المتزايد بالقضية الفلسطينية، وتمثل ذلك في التصويت لقرارات مختلفة في مجلس الأمن والجمعية العمومية، كذلك

الاعتراف بدولة فلسطين من قبل الجمعية العمومية، والبدء في العمل على دخول دولة فلسطين في العديد من الهيئات الدولية والمواثيق المختلفة، بالإضافة إلى الاعتراف المتزايد بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وازدياد حجم التمثيل الدولي الفلسطيني (سفارات وغيرها) في العديد من الدول التي لم تعترف قبلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، ويؤكد عريقات أن العمل الدبلوماسي الفلسطيني كان له دوراً رئيسياً في بناء الدولة، ومؤسساتها من خلال عقد الاتفاقات مع العديد من الدول كدعم ومساعدة هيكلية الدولة ومؤسساتها⁹⁴.

أما نبيل عمرو فيرى أن السلطة الفلسطينية ورثت انجازات كانت قائمة قبل تأسيسها، وهي انجازات منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد الإقليمي والدولي، فعندما قامت السلطة الفلسطينية كانت منظمة التحرير قد اعترفت بها عالمياً بما في ذلك إسرائيل اعترفت بها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، فالسلطة أخذت عن المنظمة انجازات كانت قد تحققت على الصعيد الدولي، والسلطة من جانبها لم تعمل، بالعكس هي كانت مكبلة بحكم علاقتها الحذرة والهشة مع الدول المانحة، وبنسبة عالية جداً كانت تعتمد على الدول المانحة ولا يوجد عمل خيري في حالة المنح المالية، وبالتالي السلطة الفلسطينية تأثرت كثيراً بهذا الوضع، أما المنظمة فأصبحت تشبه إلى حد كبير إطاراً شكلياً لا يستقبله أحد، وهذا يعني أن الدول كانت ترغب في إقامة علاقات مع السلطة وليس مع المنظمة، وبالتالي لم تقم السلطة بانجازات على الصعيد الخارجي بل ورثت انجازات منظمة التحرير⁹⁵.

بينما يرى خضر خضر أنه من أهم الانجازات التي تم تحقيقها على صعيد السياسة الخارجية⁹⁶:

1. الحصول على الاعتراف الدولي في عديد من الدول الأجنبية.

2. تغيير مسمى ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية إلى سفارة دولة فلسطين.

⁹⁴ مقابلة أجراها الباحث مع صائب عريقات، مرجع سبق ذكره.

⁹⁵ مقابلة أجراها الباحث مع نبيل عمرو، مرجع سبق ذكره.

⁹⁶ مقابلة أجراها الباحث مع خضر خضر، مرجع سبق ذكره.

3. وصول فلسطين إلى هرم الأمم المتحدة.
 4. كسب الرأي العام في بعض الدول التي كانت معادية للقضية كدول أمريكا اللاتينية وبعض دول أوروبا وغيرها.
 5. العمل على إيجاد علاقة دبلوماسية وثيقة مع كثير من الأحزاب اليسارية والمعارضة لبعض الدول الرأسمالية.
 6. الوقوف بالمرصاد لدحض الدعاية الإسرائيلية والحركات الصهيونية المناهضة
 7. اثر ذلك على القضية الفلسطينية تجسد في عضوية فلسطين في كثير من منظمات الأمم المتحدة وكذلك الوصول إلى منظمة حقوق الإنسان الدولية التابعة للأمم المتحدة.
- ويرى عبد الستار قاسم "أن السلطة لم تتجز شيئاً ولم يكن هناك أي انجاز، وما أنجزته السلطة الفلسطينية هو لصالح إسرائيل يعني أصلاً قيام السلطة الفلسطينية هو مصلحة إسرائيلية، فإسرائيل منذ عام 1968 وهي تحاول إقامة سلطة عربية في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة، وكانت تفشل ولكن عندما وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على إقامة السلطة الفلسطينية كان هذا هو الذي أرادته إسرائيل: لسببين الأول أن إسرائيل أرادت إقامة سلطة عربية أو فلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967 من أجل أن تتخلص من صورتها كدولة محتلة على السلطة الدولية وثانياً: من أجل أن تتخلص من إدارة شؤون السكان اليومية والمدنية، والسلطة قدمت لها الخدمات في المقابل الشعب الفلسطيني لم يحصل على شيء من حقوقه الوطنية الثابتة، وإنما حصل على إيجار وهذا يعني أن منظمة التحرير مستأجرة وما زالت مستأجرة عند إسرائيل يعني أنتم تقومون بخدمتنا وخاصة بالنواحي الأمنية وفي المقابل نغذيكم بالأموال التي تجعلكم قادرين على السيطرة على الشعب الفلسطيني"⁹⁷.

⁹⁷ مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور عبد الستار قاسم، مرجع سبق ذكره.

ويرى الباحث أن السلطة الفلسطينية استطاعت تحقيق العديد من الانجازات وخاصة أن اتفاق أوسلو أوجد لها دعما دوليا، ومساندة واسعة من العديد من دول العالم وإنشاء علاقات متنوعة معها، وكسب مساندة دولية وعربية بعدة أشكال.

وعلى الرغم من فشل السلطة الفلسطينية في تحقيق أي انجاز ملموس عبر المفاوضات لجأت إلى الأمم المتحدة للحصول على قرار بقبول فلسطين بصفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة، وتفعيل العمل الدبلوماسي من خلال المؤسسات الدولية.

2.1.5 معوقات العمل الدبلوماسي الفلسطيني:

شهد العمل الدبلوماسي الفلسطيني عقبات داخلية وأخرى خارجية رغم الدعم والمساندة الدولية لتنفيذ السلطة مهامها، تجسدت هذه الخلافات بتضارب الصلاحيات الدبلوماسية بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، والانقسام الفلسطيني، وكفاءات العاملين في السلك الدبلوماسي، وكذلك الهيمنة الأمريكية على العالم، وتراجع المساندة العربية، وشروط التمويل للسلطة الفلسطينية، وبالتالي نجد أن نصوص اتفاق أوسلو وإفرازات وتبعات تنفيذ هذا الاتفاق ألقى بظلال قاتمة على إمكانية تحقيق البرنامج الوطني والتي تعتبر الدبلوماسية الفلسطينية أحد الطرق لتحقيق البرنامج.

ويرى صائب عريقات أن أهم المعوقات التي واجهت السلطة الفلسطينية ضعف الإعلام الفلسطيني الرسمي والشعبي مقارنة مع القوة الإعلامية الإسرائيلية، كذلك أن الدور والتأثير الكبير للهيئات والمؤسسات اليهودية يؤثر سلبا على العمل الدبلوماسي وذلك بسبب تواجد هذه المؤسسات وارتباطاتها القوية وخبرتها مع إعلام الدول التي يعيشون بها، بالإضافة إلى عدم القدرة على توظيف كوادر أكثر وخبرات أوسع في السفارات المختلفة لشح المصادر.⁹⁸

أما خضر خضر فيرى أن المعوقات التي واجهت السلطة الفلسطينية هي⁹⁹:

⁹⁸ مقابلة أجراها الباحث مع صائب عريقات، مرجع سبق ذكره.

⁹⁹ مقابلة أجراها الباحث مع خضر خضر، مرجع سبق ذكره.

1. تأثير بعض المنظمات الصهيونية المعادية للقضية الفلسطينية.
2. دور الولايات المتحدة المنحاز تجاه إسرائيل واستخدام حق النقض الفيتو في كثير من جلسات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.
3. الموقف الأوروبي الرسمي المنحاز بشكل واضح لإسرائيل.
4. ممانعة الاحتلال الإسرائيلي في كثير من الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين.
5. عدم السماح للدول الكبرى لسفراء فلسطين بحرية الحركة والتعبير في كثير من المراسم الرسمية الدبلوماسية.
6. عدم التزام كثير من الدول بواجباتها وتعهداتها تجاه فلسطين وقضيتها.

بينما يرى نبيل عمرو: "أن العمل الدبلوماسي الفلسطيني ليس حراً ولا طليقاً، إنما هو محكوم بالوضع الداخلي الفلسطيني، يعني أن العالم ينظر إلى الحالة الداخلية الفلسطينية ويرى ضعف مصداقية الدبلوماسية الفلسطينية، لذلك دائماً يواجه الدبلوماسي الفلسطيني سؤالاً هو أنت تمثل الضفة أم غزة؟ فهناك في غزة من يقول أنه يمثل الشعب الفلسطيني وله خط مختلف وهناك انقسام، وهذا عبئ كبير على الدبلوماسية الفلسطينية، فالانقسام الداخلي والارتعان الكبير للدعم الخارجي هذا أيضاً عبئ لا يعطي حرية الحركة بالقدر الكافي"¹⁰⁰.

ويرى عبد الستار قاسم أن: "الضعف هو أهم هذه المعوقات، يعني من الذي يفشل المفاوضات القوي أم الضعيف، فالضعيف هو الذي يفشل المفاوضات لأنه أصلاً ما دام هو ضعيف المفروض أن لا يذهب إلى طاولة المفاوضات، والمفروض أن يذهب إلى طاولة المفاوضات وفي جيبه بعض الأوراق التي يمكن أن تُسند على طاولة المفاوضات، نحن ذهبنا إلى طاولة المفاوضات بدون أي أوراق وبدون أي قوة على الإطلاق وثانياً نحن بحاجة مالية يعني لا نستطيع أن نكون أقوياء على طاولة المفاوضات أو مُحاجين ما دمنا بحاجة إلى ذلك وبالتالي

¹⁰⁰ مقابلة أجراها الباحث مع نبيل عمرو، مرجع سبق ذكره.

أنت لا تخوض مفاوضات حقيقية أنت تخوض محادثات قوي يُملّي على الضعيف ولكن لن تحصل على شيء إلا بإرادة هذا القوي وبمشيئته¹⁰¹.

ويرى الباحث أن اعتماد السلطة الفلسطينية بشكل كبير على المساعدات الخارجية في تمويل نشاطها وموازنتها وبرامجها التنموية والدعم المالي الذي يقدم لها وفق اتفاق أوسلو شكل عامل ضغط وابتزاز للقرار السياسي الفلسطيني، فقد ساهم في إعطاء القوى الخارجية الممولة وسيلة من وسائل التدخل والضغط على السلطة، من أجل اتباع توجهات وتنفيذ سياسات متوافقة مع توجهات ورؤية تلك القوى.

2.5 أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة والمجموعة الأوروبية والأمريكية:

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية 2006 دعت اللجنة الرباعية حركة حماس إلى التخلي عن العنف، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وذكرت اللجنة في بيان أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية أن حلا يقوم على دولتين يستوجب تخلي جميع المشاركين في العملية الديمقراطية عن العنف والإرهاب وموافقتهم على حق إسرائيل في الوجود، ونزع أسلحتهم كما توضح ذلك في خارطة الطريق، وأضاف البيان أن اللجنة الرباعية تكرر تأكيد وجود تناقض أساسي بين نشاط المجموعات المسلحة والمليشيات وبناء الدولة¹⁰².

كان موقف المفوضية الأوروبية بعد فوز حماس في انتخابات عام 2006 محددا وواضحا تجاه سياسة الحكومة التي تم تشكيلها، وبأنها ستعامل مع أي حكومة فلسطينية تلجأ إلى السبل السلمية وتعتمد قرارات اللجنة الرباعية واستغل الاتحاد الأوروبي قضية المساعدات الاقتصادية للضغط على حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، إذ أن مجلس العلاقات الخارجية

¹⁰¹ مقابلة أجراها الباحث مع عبد الستار قاسم، مرجع سبق ذكره.

¹⁰² مركز دراسات الشرق الأوسط، قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006، ص 26.

والشؤون العامة في الاتحاد الأوروبي كان قد اصدر قرارا بوقف المساعدات للحكومة الفلسطينية وأوقف اتصالاته السياسية بها إلى حين التزام حماس بمبادئ السلام¹⁰³.

أما الولايات المتحدة فقد قامت بتهديد منظمة اليونسكو بوقف التمويل عنها في حال قبول فلسطين عضوا فيها، كما قامت بتهديد السلطة الفلسطينية بوقف المساعدات الأمريكية إذا تقدمت لمجلس الأمن.

يرى عبد الستار قاسم: "أن الانقسام السياسي الفلسطيني لم يؤثر على طبيعة العلاقة بين المجموعة الأوروبية والأمريكية، فالمجموعة الأوروبية والأمريكية استمرت بدعم السلطة الفلسطينية وكانت تحرضها ضد حركة حماس وأيضا كانت تحرض الدول العربية من أجل محاصرة غزة...فالحصار من الدول الأوروبية والولايات المتحدة ودول عربية على قطاع غزة ما زال قائما فالعلاقة في ظل الحصار متوترة ما بين هذه الجهات وحركة حماس على الرغم من أن حركة حماس لم تقم بعمليات عسكرية خارج فلسطين حتى لا تنتهم بالإرهاب وحاولت حركة حماس أن تقترب من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وما زالت تحاول حتى الآن، وفي النهاية الدول الاستعمارية في أوروبا والولايات المتحدة وأمريكا تفضل التعامل مع الأقوياء وليس مع الضعفاء، والسلطة الفلسطينية تقريبا منهارة ومنظمة التحرير لا وجود فعلي لها وبالتالي يمكن مع الأيام أن تفتح هذه الدول قنوات دبلوماسية مع حركة حماس ولكن على حركة حماس أن تمشي بطريق غير الطريق الذي مشت به منظمة التحرير"¹⁰⁴.

بينما يقول نبيل عمرو: "أن الانقسام لم يؤثر على طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة والمجموعة الأوروبية والأمريكية، فالعالم الأوروبي والأمريكي حريص على بقاء السلطة الفلسطينية ويطلب منها ترويض حركة حماس باتجاه القبول بالاتفاقيات التي وقعتها مع إسرائيل، فالمجموعة الأوروبية والأمريكية يريدون من السلطة أن تثبت الكفاءة في جذب حماس إلى معسكر السلام

¹⁰³ أحمد، حسام، اثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية 1993-2014، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأقصى، 2016، ص105.

¹⁰⁴ مقابلة أجراها الباحث مع عبد الستار قاسم، مرجع سبق ذكره.

والمفاوضات وإبعادها عن معسكر العنف والذي يولد بين وقت وآخر نتيجة الاستغلال الإسرائيلي له حروب متواترة بين فترة وأخرى¹⁰⁵.

¹⁰⁵ مقابلة أجراها الباحث مع نبيل عمرو، مرجع سبق ذكره.

3.5 دور السياسة الخارجية الفلسطينية في استمالة الرأي العام تجاه القضية الفلسطينية:

ساهمت السياسة الخارجية الفلسطينية في استمالة الرأي العام تجاه القضية الفلسطينية حيث استطاعت فضح الممارسات الإسرائيلية أمام العالم.

يرى صائب عريقات أن الدعم الدولي للقضية الفلسطينية سواء أكان على المستوى الرسمي أو الشعبي قد ارتفع بشكل كبير، ومن أهم هذا الدعم هو المقاطعة للكيان الصهيوني، وممارساته الاستيطانية من قبل العديد من الجامعات، والمعاهد، والكنائس، والشركات الخاصة. وكذلك ازدياد الاهتمام بالقضية الفلسطينية وازدياد حجم المعرفة بالسياسات الاستيطانية التي أصبح معارضوها بالعالم يزدادون يوماً بعد يوم¹⁰⁶.

أما نبيل عمرو فيرى أن: "هنالك نجاح ملحوظ في هذا المجال لأسباب موضوعية أولاً وسائل الاتصال أصبحت متاحة فالعالم يعرف كل ما يجري أخلاقياً، يعرف العالم أن إسرائيل هي الاحتلال الوحيد المتبقي في القرنين العشرين والحادي والعشرين، والذي يسمى باحتلال القرنين، فإسرائيل خسرت من خلال توغلها في الاعتداء على الفلسطينيين، مثلاً الاستيطان لا يوجد بالعالم شخص واحد يؤيده، وهذا تلقائياً الذي أعطانا الانجاز في هذا المجال، فالتوغل الإسرائيلي في هذه السياسة الإجرامية إضافة إلى أن الفلسطينيين أظهروا قدراً كبيراً من المرونة في التعامل مع العملية السياسية من أجل الحصول على انجازات، سجلت هذه في مرحلة ما لمصلحة الفلسطينيين الذين كانوا يتهمون بالإرهاب، لذلك لا اعتقد أن هنالك أشياء دراماتيكية على هذا الصعيد، فالعالم تلقائياً أصبح مع الفلسطينيين لأنهم مظلومون ولكن الجهد الذي بذل فلسطينياً في هذا المجال ليس هو السبب في ذلك، وإنما صحة العالم على ما تفعله إسرائيل وعلى الظلم الواقع على الفلسطينيين، وبالتالي استفاد الفلسطينيون من هذه الصحة ولكن هذه صحة بلا أسنان بمعنى أنها لا تقترن بالضغط على إسرائيل فإسرائيل تأخذ قرارات إدانة من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن

¹⁰⁶ مقابلة أجراها الباحث مع صائب عريقات، مرجع سبق ذكره.

المؤتمرات الدولية ومن كثير من المحافل، ولكن إسرائيل تعودت على ذلك ولأن هذه لا تقترن بضغوط جدية وبعقاب أصبحت كأنها لا معنى لها¹⁰⁷.

ويرى خضر خضر أن السياسة الخارجية الفلسطينية نجحت بشكل كبير حيث استطاعت الوصول إلى المحافل الدولية¹⁰⁸.

4.5 ازدواجية الخطاب الدبلوماسي الفلسطيني على مستوى السياسة الخارجية:

أصبح للانقسام السياسي الفلسطيني تأثيرا سلبيا على السياسة الخارجية الفلسطينية وعلى القضية الفلسطينية، نتيجة وجود أكثر من طرف، وعدم وجود قيادة موحدة تمثل الشعب الفلسطيني مما تسبب في إضعاف السلطة الفلسطينية وحركة حماس وهذا ساهم في إضعاف الموقف الفلسطيني أمام العالم، نتيجة عدم وجود خطاب فلسطيني موحد.

ويرى الدكتور صائب عريقات أن الانقسام السياسي الفلسطيني أدى إلى¹⁰⁹:

- ازدياد الانتقادات لسياسة م.ت.ف محليا ودوليا.
- عدم القدرة على التوجه للرأي العام العالمي بصيغة مشتركة.
- استغلال إسرائيل لهذا الانقسام واعتباره إشارة على عدم جدية أو قدرة الفلسطينيين على القيام بدولة ذات سيادة.
- وضع المفاوضات الفلسطيني دائما في موقف دفاعي.

ويرى خضر خضر أن تأثير ذلك من خلال إبراز وإظهار المجتمع الفلسطيني بأنه منقسم إلى أكثر من طرف وغير موحد ولا يوجد قيادة واحدة يجمع عليها أطراف الشعب الفلسطيني مما أوجد حالة من الانقسام والتشرذم في القضية الفلسطينية والتفات كثير من الدول إلى أنه لا يوجد

¹⁰⁷ مقابلة أجراها الباحث مع نبيل عمرو، مرجع سبق ذكره.

¹⁰⁸ مقابلة أجراها الباحث مع خضر خضر، مرجع سبق ذكره.

¹⁰⁹ مقابلة أجراها الباحث مع صائب عريقات، مرجع سبق ذكره.

ممثّل وحيد لهذا الشعب مما تسبب في إضعاف الموقف الرسمي الفلسطيني تمام العالم الخارجي¹¹⁰.

أما عبد الستار قاسم فيرى: "أنه لا يوجد تأثيرا للانقسام على السياسة الخارجية، وذلك أنه قبل عام 2007 لم يكن هناك انقسام، ولكن لم يكن بمقدورنا أن نفعل شيء، حيث كانت إسرائيل مستمرة في إجراءاتها التقليدية ضد الشعب الفلسطيني من اعتقالات وقتل وتهجير، الخ. وبعد الانقسام أيضا ما زالت مستمرة، ولكن الانقسام أفادنا في شيء واحد وهو تطور المقاومة في قطاع غزة يعني لولا أن حماس طردت منظمة التحرير الفلسطينية من غزة لما تطورت المقاومة إلى الدرجة التي رأيناها بها، والمقاومة صدت ثلاثة حروب رئيسية إسرائيلية ضد قطاع غزة، فلو لم يكن هناك انقسام ماذا كان يمكن أن تفعل غزة في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، وأيضا إحدى النتائج أنه على الأقل أصبح لنا ظهر يمكن أن نستند إليه هو ظهر ليس رادعا لإسرائيل حتى الآن ولكن يمكن أن يتطور في المستقبل ويصبح رادعا¹¹¹.

فالانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي ساهم في تمرير الدعاية الإسرائيلية القائلة بأن الفلسطينيين إذا ما تم إعطاؤهم دولة سيقتتلوا، بالإضافة إلى أن الانقسام أدى إلى استثمار الأمر من بعض دول الإقليم والتي استغلت حالة الانقسام مما ساهم بتعميقه فالانقسام أوجد واقعا مأزوما فيما يتعلق بإدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي من جهة، ومن جهة أخرى أدخلت المشروع الوطني الفلسطيني في عدة متاهات.

ويرى صائب عريقات أن أهم المخاطر التي يسببها الانقسام تتمثل فيما يلي¹¹²:

- عدم وجود خطاب موحد.
- عدم التعامل مع الواقع الفلسطيني بجدية من قبل المؤسسات والهيئات الدولية.

¹¹⁰ مقابلة أجراها الباحث مع خضر خضر، مرجع سبق ذكره.

¹¹¹ مقابلة أجراها الباحث مع عبد الستار قاسم، مرجع سبق ذكره.

¹¹² مقابلة أجراها الباحث مع صائب عريقات، مرجع سبق ذكره.

- تفكيك المصادر وتشتيتها.
- أصبحت القيادة الفلسطينية بين مطرقة التنازل عن منهجيتها وإستراتيجيتها في العمل الدبلوماسي وسندان حماس الذي يطالب بأمور تجعل من العمل الدبلوماسي الفلسطيني أكثر صعوبة وتعقيدا.

5.5 الاعتراف بدولة فلسطين دولة غير عضو مراقب في الأمم المتحدة:

قامت القيادة الفلسطينية بالتوجه للانضمام إلى العديد من الهيئات والمواثيق الدولية. وحصلت القيادة الفلسطينية على الاعتراف بدولة فلسطين وهذا يعتبر أهم الانجازات الدبلوماسية للسلطة الفلسطينية بعد حدوث الانقسام السياسي الفلسطيني.

ويعتبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 19/67 بمنح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في هيئة الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 2012 يعتبر أحد أهم الانجازات الدبلوماسية الفلسطينية، فقد جاء هذا القرار يرقى بمرتبة فلسطين من كيان غير عضو إلى دولة غير عضو، حيث أتاح هذا القرار لفلسطين إمكانية الانضمام لمنظمات دولية عديدة القرار وفتح آفاقا واسعة للعمل الدبلوماسي أمام الفلسطينيين في نضالهم من أجل فضح الممارسات والإجراءات التعسفية الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، كما وفر الأساس القانوني للجوء الفلسطينيين إلى هيئات دولية متعددة مثل محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية ومنظمة اليونسكو، الخ، وذلك لتوسيع دائرة العزلة على إسرائيل والبدء بفرض عقوبات عليها.

ويرى صائب عريقات أنه بعد هذا القرار أصبح بالإمكان التعاون والعمل مع المنظمات الدولية بمساواة أسوة بالدول الأعضاء، بالإضافة إلى انه أصبح بإمكان دولة فلسطين اللجوء إلى القانون الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة وغيرها في مساءلة إسرائيل قانونيا لإجراءاتها التعسفية¹¹³.

¹¹³ مقابلة أجراها الباحث مع صائب عريقات، مرجع سبق ذكره.

بينما يرى خضر خضر أن القرار ساهم بالسماح لممثلي فلسطين بالتصويت في كثير من جلسات مجلس الأمن والمنظمات الدولية ذات العلاقة، وكذلك تمكين ممثلي فلسطين من الوصول إلى المحاكم الدولية ورفع صوتها عالياً باتجاه تسجيل التجاوزات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

ويرى نبيل عمرو أن التأثير المعنوي كان كبيراً ولكن التأثير الفعلي ضئيلاً، وذلك لأن ترامب (الإدارة الأمريكية الجديدة) أعلنت أنها ستقف بالمرصاد لأي تحرك فلسطيني على صعيد الأمم المتحدة التي هي مجال التحرك الرئيسي للسلطة الفلسطينية، فمثلاً اتخذ مجلس الأمن قراراً ضد الاستيطان ولكن هذا القرار لا يعني أي شيء إذا لم يقترن بعقوبات¹¹⁴.

ويرى صائب عريقات أن هناك آثاراً ترتبت على هذه الانجازات كان أهمها¹¹⁵:

- قاومت بعض الدول توجه فلسطين للانضمام للمواثيق والمعاهدات الدولية لكن لم يكن لهذه المعارضة الأثر السلبي على السياسة الخارجية الفلسطينية ولم يحدث أن قامت هذه الدول المعارضة (باستثناء إجراءات أمريكية محدودة) بوقف المساعدات .
- أصبح الواقع الفلسطيني على الأرض مختلفاً بعد الاعتراف بالدولة الفلسطينية بحيث أصبح التعامل مع غزة والضفة على أنها أراضي الدولة محتلة ينطبق عليها القانون الدولي المتعلق بالاحتلال
- العمل على تغيير بعض القوانين لموائمة القانون الدولي ذات العلاقة .

بينما يرى خضر خضر أن أهم هذه الآثار هي¹¹⁶:

1. تعاطف دولي مع القضية الفلسطينية.

¹¹⁴ مقابلة أجراها الباحث مع نبيل عمرو، مرجع سبق ذكره.

¹¹⁵ مقابلة أجراها الباحث مع خضر خضر، مرجع سبق ذكره.

¹¹⁶ المرجع السابق.

2. العمل على عزل حركة حماس باتجاه الإقليم.

3. توضيح موقف السلطة إزاء عملية الانقسام.

4. محاولة تخفيف حدة آثار الانقسام على القضية الفلسطينية أمام المحافل الدولية.

6.5 المخاطر التي ستواجهها السلطة في حالة استمرار الانقسام ومدى تأثيره على منجزات السياسة الخارجية:

أوجد الانقسام الفلسطيني واقعا سياسيا معقدا وشكل علامات استفهام كبيرة حول مستقبل الدبلوماسية الفلسطينية، وكان حائلا أمام تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني، فالانقسام الفلسطيني ما زال يتعمق يوما بعد يوم في الجسم الفلسطيني دون إيجاد مخرج أو حلول له.

ويرى صائب عريقات أن السلطة الفلسطينية ستواجه مجموعة من المخاطر أهمها¹¹⁷:

- استغلال إسرائيل لهذا الوضع، ولهذا الانقسام بحيث تنتصل من العديد من مسؤولياتها أمام المجتمع الدولي بحجة عدم وجود ممثل واضح للفلسطينيين.
- كما تستغل إسرائيل حكم حماس لقطاع غزة باعتبار أن حماس هي حركة (حكومة) داعمة للإرهاب.
- انسياق العديد من دول العالم لوجهة النظر الإسرائيلية.
- أصبح هناك صعوبة للعديد من الدول الداعمة وغيرها في التعامل مع الاحتياجات الفلسطينية والمساعدات مما أدى إلى عرقلة العديد من المشاريع وخاصة في قطاع غزة .
- بعض الدول قامت بالتعامل مع غزة مباشرة وبالتالي إضعاف القيادة الفلسطينية من حيث عدم قدرتها على التعامل مع هذه المساعدات أو في التعامل مع المشاريع المختلفة التي تستفيد من هذه المساعدات والدعم .

¹¹⁷ مقابلة أجراها الباحث مع صائب عريقات، مرجع سبق ذكره.

ويرى خضر خضر أن المخاطر التي ستواجهها تتمثل بما يلي¹¹⁸:

1. انحياز الإدارة الأمريكية لسياسة التوسع والاستيطان.
2. التغول الإسرائيلي في القدس وعمليات التهويد.
3. التهرب من استحقاقات عملية السلام وانحياز الإدارة الأمريكية تجاه إسرائيل.
4. محاولة أمريكا من الهروب من الالتزام بحل الدولتين.
5. تراجع الدعم العربي والإسلامي.
6. فتح المجال أمام بعض الدول العربية لتغذية الانقسام والهروب من التزاماتها تجاه السلطة.
7. نزع الشرعية عن السلطة.

7.5 الخروج من مأزق الانقسام والتخلص من معوقات العمل الدبلوماسي:

في ظل الانقسام ستبقى إسرائيل تتفرد في الضفة الغربية والقدس استيطاناً وتهويداً، وستبقى تتفرد بقطاع غزة من خلال التوغل والاعتداءات المتواصلة، ولن ينجح مشروع المفاوضات والسلام وكذلك لن ينجح مشروع المقاومة، فبالتالي يجب وضع حد للانقسام.

ويقول صائب عريقات أن توجه حركة حماس في السابق تجاه انضمامها لـ منظمة التحرير الفلسطينية والشروط التي وضعتها كانت غير منطقية أو عملية، لكن ما تسرب حديثاً عن الميثاق الجديد لحركة حماس يمكن أن يكون منعطفاً أساسياً في تقارب وجهات النظر مما يمكن أن يخفف من مأزق الانقسام¹¹⁹.

وطرح الدكتور عبد الستار قاسم مشروعاً للتغلب على الانقسام، وهو تشكيل هيئة وطنية لإدارة شؤون السكان اليومية والمدنية، وإبعاد حركتي فتح وحماس عن المشروع مع تكليف طرف عن منظمة التحرير الفلسطينية مثلاً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وطرف آخر عن التيار الإسلامي مثل الجهاد الإسلامي للبحث عن 11 عضواً مستقلاً فلسطينياً لتولي إدارة شؤون

¹¹⁸ مقابلة أجراها الباحث مع خضر خضر، مرجع سبق ذكره.

¹¹⁹ مقابلة أجراها الباحث مع صائب عريقات، مرجع سبق ذكره.

السكان، وبعد ذلك يجب العمل على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بطريقة يشارك بها الجميع لتصبح مسؤولة عن الملفات المختلفة للشعب الفلسطيني. وأضاف قاسم على مشروعه أنه يجب إلغاء الأجهزة الأمنية ما عدا جهاز الشرطة الفلسطينية، يبقى تحت سيطرة الهيئة الوطنية لتعيد هيكلته، وتكون هذه الهيئة مؤقتة، وبعد ذلك يجب العمل على كتابة ميثاق وطني يراعي مختلف المستجدات ومصالح الشعب الفلسطيني، ومن ثم إقامة محكمة دستورية أو ميثاقية من أجل محاكمة الفصائل والأشخاص الذين يشذون عن الميثاق الوطني الفلسطيني وينتهكون القانون الوطني الفلسطيني¹²⁰.

8.5 ركائز ووسائل السياسة الخارجية اللازمة لدبلوماسية فعالة قادرة على تحقيق الأهداف:

الحق الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي ضررا بالقضية الفلسطينية وبالمجتمع الفلسطيني، وأوصل القضية الفلسطينية إلى طريق مسدود وزادت من معاناة الشعب الفلسطيني الذي يخضع للاحتلال والحصار.

ويرى صائب أنه لا بد من اعتماد بعض الركائز التي تساهم في سياسة خارجية قادرة على تحقيق الأهداف الفلسطينية أهمها¹²¹:

- وحدة القرار الفلسطيني.
- تحديد المصلحة الوطنية العليا، وتحديد سبل الوصول إلى هذه المصلحة مع التأكيد على موافقة جميع الفصائل، والفعاليات الفلسطينية على هذه الوسائل.
- الفهم الصحيح لمتطلبات الشارع الفلسطيني والعمل على تمثيل الرأي العام الفلسطيني بقدر الإمكان خلال العملية التفاوضية.
- الالتزام بالمعايير، والقوانين والشرعية الدولية، والعمل بشكل متواصل مع هذه المعايير بدون كلل، وبشكل مستمر، وبمساعدة جميع الفرقاء والخبراء الفلسطينيين.

¹²⁰ مقابلة أجراها الباحث مع عبد الستار قاسم، مرجع سبق ذكره.

¹²¹ مقابلة أجراها الباحث مع صائب عريقات، مرجع سبق ذكره.

النتائج والتوصيات

النتائج

حاولت هذه الدراسة ومن خلال محاورها من خلال تناولها لتداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية في الفترة الواقعة بين عامي 2007-2016 إثبات أن الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي أدى إلى تضائل فرص تحقيق الانجازات السياسية الخارجية للقضية الفلسطينية. وبناء عليه فقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج، أهمها:

1. ألحق الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي ضررا بالقضية الفلسطينية وبالمجتمع الفلسطيني، وأوصل القضية الفلسطينية إلى طريق مسدود وزادت من معاناة الشعب الفلسطيني الذي يخضع للاحتلال والحصار.
2. أدى الانقسام الجغرافي والسياسي الفلسطيني إلى تضائل فرص تحقيق الانجازات السياسية الخارجية للقضية الفلسطينية.
3. أثرت السياسة الخارجية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي على المواقف الدولية الداعمة للقضية الفلسطينية.
4. أدى الانقسام السياسي الفلسطيني إلى انحسار في دور السياسة الخارجية الفلسطينية مما أربك السلك الدبلوماسي الفلسطيني ووضعه في خيارات سياسية صعبة.
5. أدى الانقسام السياسي الفلسطيني إلى زيادة الضغط السياسي الدولي على مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني.
6. اعتماد السلطة الفلسطينية بشكل كبير على المساعدات الخارجية في تمويل نشاطها وموازنتها وبرامجها التنموية والدعم المالي الذي يقدم لها وفق اتفاق أوسلو شكل عامل ضغط وابتزاز للقرار السياسي الفلسطيني، فقد ساهم في إعطاء القوى الخارجية الممولة

وسيلة من وسائل التدخل والضغط على السلطة، من أجل إتباع توجهات وتنفيذ سياسات متوافقة مع توجهات ورؤية تلك القوى.

7. تراجع الدعم والمساندة العربية الرسمية وغير الرسمية للقضية الفلسطينية بسبب الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي.

8. اعتماد السلطة الفلسطينية على المفاوضات كخيار استراتيجي وحيد لحل القضية الفلسطينية، والحرص على اختيار الدبلوماسيين الفلسطينيين ليس وفق معيار الكفاءة بسبب سوء إدارة العمل الدبلوماسي وقلة الإمكانيات.

9. تكبيل العمل الدبلوماسي الفلسطيني بسبب التزام السلطة الفلسطينية بنود اتفاقية أوسلو كمرجعيات لها في مهامها المختلفة حيث شكلت بنود الاتفاقية المرجعية الوحيدة للعمل الدبلوماسي الفلسطيني

10. غياب برنامج سياسي موحد جامع لكل القوى الفلسطينية لكي يفرز خطة عمل للدبلوماسية الفلسطينية.

التوصيات

1. ضرورة التحرر من بنود اتفاقية أوسلو والتي تحصر الدبلوماسية الفلسطينية في إطار المفاوضات.
2. إعادة النظر في مسار التفاوض والبحث عن بدائل أخرى.
3. إنهاء ملف الانقسام وتحقيق الوحدة الفلسطينية بالحوار وتغليب المصلحة الوطنية على حساب المصلحة الحزبية.
4. ضرورة تبني برنامج سياسي وطني يشكل إجماع القوى الفلسطينية يشكل مرجعية للعمل الدبلوماسي.
5. ضرورة إيجاد دبلوماسيين قادرين على تنفيذ مهامهم بكل مسؤولية والتزام وكفاءة.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، إشكاليات الفصل بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني: حالة السلطة القضائية، رام الله: 2007.
- الأشهب، نعيم، إمارة حماس، ط 1، دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع، رام الله، 2007.
- أبو عباه، سعيد، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، دار الشيماء للنشر والتوزيع، ط 1، 2009.
- أحمد، حسام، اثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية 1993-2014، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأقصى، 2016.
- بدون مؤلف: القضية الفلسطينية بين ميثاقين، الميثاق الوطني الفلسطيني وميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ط 1، مكتبة دار البيان، الكويت، 1989.
- البرغوثي، سمر، سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ط 1، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.
- بلقرز، عبد الإله، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- بوقنطار، الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ابريل 1987.
- جرباوي، علي، البيئة القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله: مواطن، 1999.

- الحوراني، فيصل، **الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974**، قراءة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- الخزرجي، تامر، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، ط1، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
- درويش، إبراهيم، **النظام السياسي، دراسة فلسفية تحليلية**، ج 1، القاهرة، النهضة العربية، 1968
- زايد مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق**، دار الرواد، بيروت: لبنان، 2002.
- سلامة، جمال، **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية، دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية**، القاهرة، دار النهضة العربية، ط2، 2007.
- الشامي، علي، **الدبلوماسية وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، دار العلم للملايين، ط3، بيروت: لبنان.
- الشفاقي، خليل، **الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، غزة: فلسطين، 1995.
- صالح، محسن، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007**، بيروت: لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،
- صالح، محسن، **صراع الإرادات: السلوك الأمني لحركة فتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية 2، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2008.
- عبد الحي، وليد، **السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية (1993-2013)**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2015، بيروت.

- العنزي، عدنان، آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة، 2013
- فرسون، سميح، فلسطين والفلسطينيون، مركز الوحدة العربي، بيروت، 2004.
- قوسينا : الموسوعة الميسرة لمصطلحات السياسية، 2005.
- كيالي، ماجد، الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية المقدمات والتداعيات، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009.
- مركز دراسات الشرق الأوسط، قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006.
- مواطن، أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، رام الله: فلسطين، 2013
- موسى، محمد، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، ج1، بيروت، دار البيارق، 1993.
- نافع، بشير، وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، بيروت: لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.
- نتيل، ريم، الدبلوماسية وفن التفاوض وأثرها على اتحاد القرار السياسي، مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية ، 2004/6/23.
- نوفل، ممدوح، النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج، الحلقة الأولى بعنوان نشوء النظام السياسي الفلسطيني، 1999.
- هلال، جميل، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت، ومواطن، رام الله، ط1، 1998.

رسائل الماجستير

- أحمد، حسام، اثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية 1993-2014، رسالة ماجستير منشورة، غزة، فلسطين، جامعة الأقصى، 2016.
- الدجني، حسام، فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (2006) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني، جامعة الأزهر، غزة، رسالة ماجستير منشورة، 2010.
- صلاحات، أنس، دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين 2005-2013، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: فلسطين، 2015.
- فيصل، نعمان، الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، جامعة الأزهر: غزة، فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، 2012.

المجلات والتقارير

- أبراش، إبراهيم، دراسة الانتخابات والمساءلة الديمقراطية في الحقل السياسي الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع 66، 2006.
- أبراش، إبراهيم، التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني: العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 12، 2006.
- أبو سيف، عاطف، النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغيير، مجلة سياسات، ع 8، 2009.
- جقمان، جورج، مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 62، 2005.

- الزبيدي، باسم، الانقسام الفلسطيني: جذور التشظي ومتطلبات التخطي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، ع 446، نيسان/أبريل 2016
- عبد العاطي، صلاح، النظام السياسي الفلسطيني تحديات متواصلة، مجلة تسامح، ع24، 2009.
- فياض، علي، التجربة الدبلوماسية الفلسطينية: الطريق الدبلوماسي الى الدولة، صامد الاقتصادي، ع 118، 1999.

المؤتمرات

- أبراش، إبراهيم، التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني: العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس، ورقة 212 عمل مقدمة إلى مؤتمر التطورات السياسية الفلسطينية في ضوء الانتخابات التشريعية، معهد دراسات التنمية، 2006
- أبو عامر، عدنان، قراءات في فوز حماس، ج1، مختارات صحفية حول نجاحات حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الانتخابات البلدية، تقديم د.محمود الزهار، ط1، يناير 2006، مركز اليمان للإعلام والتدريب، غزة.

المراجع الالكترونية

- أبراش، إبراهيم، في مفهوم الانقسام الفلسطيني، مواضيع وأبحاث سياسية، الحوار المتمدن، ع2673، 2009/6/10، انظر:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=174641>

– أبراش، إبراهيم، العلاقة الملتبسة ما بين حكومة حماس والمنظمة بعد رفض اللجنة التنفيذية، دنيا الوطن، 2006/3/22، انظر:

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/40516.html>

– حركة المقاومة الإسلامية حماس، موقع الجزيرة الالكتروني، انظر،

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/55cae6d1-f04b-44b1-bda5-33c23795d40d>

– الفرا، أشرف، حركة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية، دنيا الوطن، 2014/6/18،

انظر، <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/333411.html>

– فروانة، إيهاب، منظمة التحرير الفلسطينية... الأحزاب والفصائل الفلسطينية، 2009،

انظر: <http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=4321>

– سويلم، عبد المجيد: الهوية الفلسطينية.. هل هي في خطر؟ جريدة الأيام ، 2007-08-23، انظر:

http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=39f1d5ey60759390Y39f1d5e

مادة 1: ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، موقع الجزيرة الالكتروني، انظر،

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0b4f24e4-7c14-4f50-a831-ea2b6e73217d>

المقابلات

مقابلة أجراها الباحث مع إبراهيم أبو اشبيكا، غزة، فلسطين، 2017/4/29.

مقابلة أجراها الباحث مع خضر خضر، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية، 2017/4/25.

مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور صائب عريقات، رام الله، فلسطين، 2017/4/17.

مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور عبد الستار قاسم، نابلس، فلسطين، 2017/3/27.

مقابلة أجراها الباحث مع محسن صالح، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات، 2017/4/18.

مقابلة أجراها الباحث مع نبيل عمرو، رام الله، فلسطين، 2017/3/20.

York, 1965, p 189. David Easton's, **A Systems Analysis of Political Life**.

Gabriel A. Almond, **comparative political system**, the **journal of politics**, vol.18, no.3.(Aug, 1956)p365.

Vladimir sojack, **international relations in our times**, Praha: statni pedagogicke, p43.

An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies

**The implication of the Palestinian political division on
the Palestinian foreign policy(2007-2016)**

By

Samer Sobhi Rasheed Baniowda

Supervised by

Dr. Ibrahim Abu Jaber

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements
for the Degree of Master of Political Planning and Development,
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus,
Palestine.**

2017

A

The implication of the Palestinian political division on the Palestinian foreign policy(2007-2016)

**Prepared by
Samer Sobhi Rasheed Baniowda**

**Supervised by
Dr. Ibrahim Abu Jaber**

Abstract

This study aims to identify the most important dangers caused by the Palestinian political division on the Palestinian foreign policy which is the cornerstone in building national and international political relations in support of the Palestinian national project and the relationship of the disappearance of the effects of political division on these pillars.

The researcher assumes that the Palestinian political division has reduced the chances of achieving the Palestinian foreign political achievements.

The researcher restored to using analytical descriptive method, based on the accurate and detailed description of the phenomenon , by relying on the database and information available on the subject of the research accurately and authentically, and through the reading of what has been written on this subject in references, books and periodicals as primary sources, newspapers and the internet and data and other publications as secondary sources, and then to analyze and provide the reader with credibility and scientific methodology. The results of the study showed that the internal Palestinian political division has harmed the Palestinian cause and the Palestinian society, brought the Palestinian issue to a standstill and increased the suffering of the Palestinian people under occupation and siege.

The result also showed that the Palestinian political division led to increased international political pressure on the institutions of the Palestinian political system, as well as a decline in the role of the Palestinian foreign policy, which confused the Palestinian diplomatic corps and put it in difficult political options. In the light of the result, the researcher came up with asset of recommendations, the most important of which are:

1. The need to be free from the provision of the Oslo accords, which restrict Palestinian diplomacy in the context of the negotiations.
2. Review the negotiations process and look for other alternatives.
3. Ending the file of division and achieving Palestinian unity through dialogue and giving priority to the national interest at the expense of partisan interests.
4. The need to adopt a national political program that constitutes the consensus of the Palestinian forces is a reference to the diplomatic work.
5. The need to find diplomats capable of carrying out their duties with all responsibility, commitment and efficiency.